استراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن

إعداد: د. طه فارع غالب

م. أحمد سعيد الوحش

2021م/ 1442هـ

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر

ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502

المخلص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى الخروج باستراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن، واتبعت الدراسة منهجية عملية تتكون من شقين: يمثل الشق الأول: الدراسة المكتبية ويمثل الشق الثاني: الدراسة الميدانية، على وفق منهجية البحث النوعي وجرى تطبيق طريقة المناقشة البؤرية لست مجموعات في كلٍّ من محافظة عدن وصنعاء وتعز، وأخذ في الاعتبار تمثيل الإناث ضمن المجموعات .

واستعرضت هذه الدراسة في جزئها الأول نتائج الجانب النظري حيث جرى عرض أربعة مواضيع وهي مفاهيم عامة عن الكوارث والحروب واستراتيجيات إعادة الإعمار ، ثم عرضت تجارب إعادة الإعمار في اليمن والتي تمتد منذ عام 1974م ممثلة بالتعاونيات ويليها تجربة صندوق إعادة إعمار ذمار وتجربة صندوق إعادة إعمار صعدة وكان ختامها المكتب التنفيذي الذي أُسِّس بعد أحداث عام 2011م، وبعد ذلك عُرضت الدراسات السابقة من تقارير ودراسات بعضها تناول إعادة الإعمار من الجانب المؤسسي وبعضها الأخر تناول قضية إعادة الإعمار ضمن إطار جغرافي، وهناك دراسات تناولت قضية إعادة الإعمار من خلال تحديد الاحتياجات ولكن لم نجد دراسات تناولت هذه القضايا من جانب استراتيجي ومؤسسي متكامل.

أما الجزء الثاني تناول نتائج الدراسة الميدانية، حيث عُقدت ست مجموعات بؤرية مركزة جرى فيها مناقشة استراتيجيات إعادة الإعمار حيث اقترحت عينة الدراسة إنشاء هيئة عليا لإعادة الإعمار في اليمن تتبنى الاستراتيجية التي اقترحتها عينة الدراسة، وتتوزع هذه الاستراتيجيات ضمن ثلاث مراحل من حيث التنفيذ، وحددت تلك الاستراتيجيات كما يلي :

- استراتيجيات يجري تبنيها وتنفيذها في أثناء مرحلة الصراع وهي وقائية وطوارئ وإغاثة.
- واستراتيجيات تنفذ بعد انتهاء الصراع وتسمى استراتيجيات التعافي، وتشكل ركيزة أساسية لاستراتيجيات إعادة الإعمار التي سيجري تبنيها فيما بعد.

وجرى التأكيد على العديد من التوصيات أهمها ضرورة الإسراع في تشكيل الهيئة العليا لإعادة الإعمار وتقر من خلال مرسوم رئاسي، وتحظى أيضا بتزكية من مجلس النواب، مع الحرص على المشاركة في عمليات إعداد التشريعات الضابطة

لهذه الهيئة بما يحقق لها الاستقلالية والفعالية، وأشارت التوصيات إلى أن إعداد هذه الهيئة يمثل ضرورة ملحة من أجل تنفيذ الاستراتيجيات ، والعمل على تقييم الاحتياجات والاستعداد لمرحلة ما بعد النزاع الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار، ويجنب البلاد الصدمات المفاجئة وغير المتوقعة.

المقدمـــة :

عمليات إعادة الإعمار تعدُّ ضرورة ملحة للمجتمعات التي عانت من الكوارث الطبيعية أو الصراعات ، والتي تُعرَّف بـ : بناء ما تهدم من الهيكل العمراني (المباني) بفعل الكارثة أو الصراعات . لكن هذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار إعادة بناء ما تهدم من البنية الفيزيائية ، ويهمل بقية مكونات النسيج الحضري والتي تشكل البنية الفيزيائية جزءًا منها، حيث إن البنية الفيزيائية في حقيقتها انعكاس لحياة الناس الاجتماعية ،والاقتصادية، والثقافية والتكنولوجية.

استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الكوارث والصراعات عُرِّفت من المختصين بأنها: مجموعة من العمليات التي توضع من أجل مواجهة آثار الكوارث والصراعات والاستعداد لها قبل حدوثها، ومن ثم تلبية الحاجات الملحة في أثناء الكارثة ، سواء أكان ذلك على المدى القصير أم المدى الطويل، بحيث تكون هذه السياسات شاملة لكل نواحي الحياة وتهتم بإعادة بناء ما تهدم في أثناء الكوارث ضمن المجالات كافة. و ترتكز استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الكوارث والصراعات على أربعة مبادئ، تعدُّ في مقام محددات لها، وتعمل على توجيهها، وهذه المبادئ هي وقائية، وشاملة، ومستدامة، ومرنة.

يتمثل هدف هذه الدارسة في إيجاد أنسب الاستراتيجيات السريعة لإعادة الإعمار في اليمن ويتكون الهيكل العام لهذا البحث من ثلاثة أجزاء رئيسة، الجزء الرئيس الأول تناول منهجية ومجتمع الدراسة، والجزء الرئيس الثاني تناول النتائج (المكتبية والميدانية)، أما الجزء الرئيس الثالث تناول مناقشة النتائج والتوصيات.

- مشكلة الدراسة:

تواجه اليمن صعوبات شديدة وهذا يعود إلى المرحلة الصعبة التي تمر بها وما يشوبها من صراعات وآثار مدمرة على مختلف الأصعدة؛ لذا لابد من العمل على إعادة الإعمار. مشكلة الدراسة تتمحور حول مجموعة من الأسئلة الجوهرية على النحو الآتي :

ما مفهوم استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الكوارث؟

ما هو دور الجهات الرسمية والخاصة في مواجهة الكوارث ؟

ماهي مبادرات إعادة الإعمار في اليمن ؟

ما هي استراتيجيات إعادة الإعمار ؟

- هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحديد الاستراتيجيات المناسبة لإعادة الإعمار في اليمن.

- مراحل تنفيذ الدراسة

نُفِّذت الدراسة على وفق مرحلتين: المرحلة الأولى تمثلت في : الدراسة المكتبية، أما المرحلة الثانية فتمثلت في :الدراسة الميدانية.

- مصادر المعلومات:

جُمعت المعلومات التي تعتمد عليها هذه الدراسة من مصادر عديدة أهمها:

1. المصادر المكتبية: وشملت الكتب والمراجع والدوريات، والرسائل والأوراق العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. المصادر الرسمية وغير الرسمية: وتشمل الدراسات والوثائق والتقارير والنشرات الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية والمؤسسات والدوائر الحكومية ذات الاختصاص، بالإضافة إلى التقارير والنشرات والمقالات والدراسات والأبحاث وأوراق الأعمال الصادرة عن مراكز البحوث والجامعات والمنظمات الأهلية والباحثين والندوات والمحاضرات والمؤتمرات.
3. مصادر بحثية (أولية): وشملت المعلومات والبيانات التي جُمعت عن طريق البحث الميداني الذي استخدم مزيجًا من أساليب البحث النَوعي.
4. المراجع الإلكترونية: وتشمل مواقع الإنترنت للمؤسسات العالمية المهتمة بإعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث إضافة إلى المواقع الصحفية والإخبارية المهتمة بالموضوع.

- الإطار الجغرافي للدراسة:

مجتمع الدراسة المكتبية هو الجمهورية اليمنية عمومًا، وفي الدراسة الميدانية استهدفت ثلاث محافظات وهي عدن وتعز وصنعاء والجدول الآتي يوضح مسوغات اختيار المحافظات المذكورة.

جدول 1: مسوغات اختيار المحافظات المستهدفة

م	المحافظة المستهدفة	المسوغ
1	محافظة عدن	اختيرت محافظة عدن كونها العاصمة المؤقتة حالياً.
2	محافظة صنعاء	اختيرت محافظة صنعاء كونها العاصمة الرئيسة لليمن
3	محافظة تعز	اختيرت هذه المحافظة نظرًا لثقلها السكاني وانتشار أبنائها في جميع المحافظات اليمنية من ناحية ومن ناحية أخرى تعدُّ هذه المحافظة من المحافظات التي تعرضت للتدمير الشديد مقارنة بالمحافظات الأخرى وما زالت تعيش معاناة الحرب وويلاتها.

- مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت الدراسة الميدانية ممثلين من السلطة المحلية والكوادر الجامعية وأعضاء من منظمات المجتمع المدني، وممثلين من الأحزاب الرئيسة ومستقلين، وكان للمرأة تمثيل عادل وذلك عن طريق عقد مجموعتين مركزتين في كل محافظة مستهدفة (البحث النوعي).

- أهمية الدراسة ومسوغاتها

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعًا جوهريًّا بالنسبة لليمن وهو استراتيجيات إعادة إعمار هذا البلد الذي عانى ومازال يعاني من ويلات مراحل الصراع المتكررة، التي كان آخرها الحرب الأهلية الحالية المندلعة منذ سبتمبر 2014م، ومع أنه لا دلائل تبشر بنهاية قريبة ، إلا أنه من الضروري وضع رؤية استراتيجية واضحة لإعادة الإعمار في اليمن عقب انتهاء الصراعات والتي ستنتهي عاجلا أم آجلا وقد أثبتت التجارب الإقليمية و الدولية أنه من الضرورة البدء مبكرًا في التخطيط لإعادة الإعمار.

الإطار النظري والدراسات السابقة

(الكوارث وإعادة الإعمار)

- تعريف الكارثة

تعرف الكوارث بطرق عديدة، فهناك العديد من الجهات التي وضعت تعريفًا لها، كلٌّ حسب تخصصه ومجال اهتمامه والزاوية التي ينظر للكوارث منها فقد عرفت الكارثة بأنها: حدث مفجع، طبيعي أو صناعي بواسطة الإنسان كالحروب، يؤدي إلى التدمير والتأثير على مجريات الحياة اليومية والبيئية الطبيعية والبنية التحتية والبيئة المبنية بواسطة الإنسان (Mcdonald،2003،P6).

وهي حادث كبير تنجم عنه خسائر في الأرواح والممتلكات، وقد تكون طبيعية مردها فعل الطبيعة (سيول، وزلازل، وبراكين) أو قد تكون كارثة فنية أي مردها فعل الإنسان، سواء أكان إراديًا أم غير إرادي، عن عمد أو بإهمال، ويتطلب لمواجهتها معونة على مستوى الوطن أو على المستوى الدولي إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية (UN-DHA, 1992,p27).

وتعرف بأنها: مأساة تحدث حدوثًا مفاجئًا، وتحدث ضررًا عظيمًا وتدميرًا للملكيات، وتعطلًا في نظام الحياة اليومي، وتسبب دمارًا غير محدود ومتنوع حسب الموقع الجغرافي أو المناخ أو نوع سطح الأرض ومقدار الضعف فيه، ويفوق هذا الدمار مقدرة السكان على الاحتمال ومن ثمَّ يحتاجون إلى مساعدة من الأقاليم أو الدول الخارجية، وهي تؤثر على الناحية العقلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في منطقة الكارثة (http://karimganj.gov.in/disaster.hTm 2009)

- **أنواع الكوارث**

مع ازدياد حدوث الكوارث وتنوعها وظهور أنواع جديدة منها فقد صنفت الكوارث بطرق عديدة، فإما أن تُصنَّف بحسب المسبب لها أو حسب سرعة حصولها وتأثيرها.

أولاً: تصنيف أنواع الكوارث بحسب المسبب لها:

- كوارث طبيعية: ليس للإنسان دخل في حدوثها وتخرج عن نطاق تحكم الإنسان بها مثل الزلازل والفيضانات والبراكين وغيرها (Macdonald، 2003، P1).

- كوارث طبيعية سببها الإنسان: تحدث بسبب الخلل في النظام الطبيعي، وذلك نتيجة ممارسة الإنسان نشاطات خاطئة في الكرة الأرضية كالانزلاقات التي تحدث بسبب قطع الأشجار والغابات (الدبيك،2007).
- كوارث من فعل الإنسان: كالحروب والحرائق والتلوث البيئي، فهي مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بسلوك الإنسان سواء بوجه متعمد أم غير متعمد وتؤدي إلى تدمير وآثار سيئة على كل جوانب الحياة، ويمكن تصنيف هذا النوع من الكوارث على نوعين هما :

- كوارث غير مسبقة التخطيط (غير متعمدة): تحدث نتيجة الإهمال أو عدم الوعي بالآثار السلبية التي قد تحدث.
- كوارث مسبقة التخطيط (متعمدة): هذه الكوارث يقصد بها التدمير وإحداث آثار سلبية على البيئة الحضرية، ولها أهداف محددة بقصد وتخطيط مسبق (عكاشة، 2004، 8).

ثانيا : تصنيف الكوارث حسب سرعة حدوثها وآثارها:

- كوارث مفاجأة شديدة التأثير: وهي التي لا يستطيع الإنسان معرفة وقت حدوثها بدقّة، وتحدث نتيجة قوى طبيعية خارجة عن سيطرة الإنسان، كالزلازل والبراكين والعواصف (عكاشة، 2004، 8).
- كوارث بطيئة التأثير: وهي الكوارث التي تحدث تدريجيًّا، فتنمو على مدار أيام أو أشهر أو سنوات، وتستمر في النمو حتى يصبح معها الاستمرار في الحياة معرضًا لأقصى درجات الخطر، وتحدث من ثمَّ كارثة كظاهرة التصحر أو تعرية التربة وانجرافها أو الجفاف والمواسم الزراعية السيئة، والأمراض الزراعية والكوارث الناتجة عن القرارات السياسية الخاطئة (الدبيك، 2007م، 2)

1ادارة الكوارث:

تعرف إدارة الكوارث بأنها :«فن تجنب وقوع أو تخفيض المخاطر وظروف عدم التأكد لتحقيق أكبر قدر من التحكم والرقابة على الأخطار المحتمل أن تواجه المنظمة» (Steven Fink-1986)

ويمكن تعريف إدارة الكوارث بأنها: «كل الوسائل والإجراءات والأنشطة التي تنفذ بصفة مستمرة في مراحل ما قبل الكارثة، وفي أثنائها، وبعد وقوعها» (غريب عبد الحميد هاشم، 1998) والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق ما يلي:

- منع وقوع الكارثة كلما أمكن.
- مواجهة الكارثة بكفاءة وفاعلية.
- تقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات إلى أقل حدٍّ ممكن.
- تخفيض الآثار السلبية على البيئة المحيطة.
- إزالة الآثار النفسية التي تخلفها الكارثة لدى العاملين والجمهور.
- تحليل الكارثة والاستفادة منها في منع وقوع الكوارث المشابهة، أو تحسين وتطوير القدرات في مواجهة تلك الكوارث.

- مراحل الكارثة

تحدث الكارثة (سواء كانت كارثة طبيعية أم من صنع الإنسان) وتتطور على ثلاث مراحل (Mcdonald، 2003، P7):

- **المرحلة الأولى** (وجود الخطر في مكان ما): وسواء أكان ذلك الخطر مباشرًا أم غير مباشر، فإنه يؤدي إلى تهديد الأرواح، والممتلكات والبيئة والحياة، فمنطقة الزلازل الخطر فيها مباشر، فهناك احتمال كبير أن تحدث انزلاقات وتحدث هزة أرضية، بينما عمليات إزالة الغابات على سبيل المثال تؤدي إلى حدوث انزلاقات أرضية ومن ثمَّ تحدث هزة فالخطر تطور تطورًا غير مباشر.
- **المرحلة الثانية** (مرحلة تحرك الخطر وبداية تأثيره): وهي لحظة تحرك الكارثة، عندها يبدأ الدمار يصيب الإنسان، وهذا في العادة يكون نتيجة لسببين:

- عدم وعي الإنسان و تمييزه للخطر الموجود في المنطقة، والاستمرار في الحياة العادية مع وجود الخطر الحقيقي، كاستمرار البناء في منطقة تكثر فيها الزلازل.

- الضعف في المواجهة: وذلك بعدم اتخاذ إجراءات الوقاية عند وجود تحذيرات، وإهمال الاستعداد كعدم اتخاذ تدابير واعتماد معايير البناء لمقاومة الزلازل مثلا.

- **المرحلة الثالثة** (مرحلة ما بعد الكارثة): تؤثر الكارثة على البيئة الحضرية ، إذ إن سلسلة من الآثار تحدث وتؤدي إلى حدوث كوارث أخرى في النسيج الاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى الدمار الظاهر في البنية الفيزيائية والبنية التحتية.

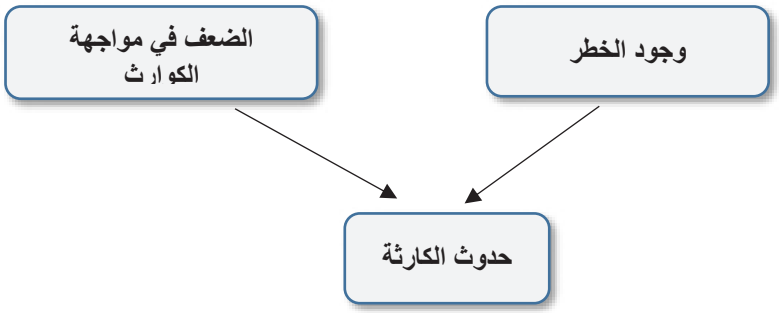

شكل 1: تكون الكارثة ، المصدر: GIZ،2002

- العوامل التي يعتمد عليها حجم تأثير الكارثة

يعتمد حجم الكارثة وشدة تأثيرها على مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادتها وهذه العوامل هي (Mcdonald، 2003، P9):

- حجمها (Magnitude): يعتمد تأثير الكارثة على حجم الحدث وقوته حسب المقاييس المعتمدة.
- تكرارها (Frequency): في بعض الكوارث فإن الحدث لا يكون مدمرًا ولا يؤدي إلى حدوث كارثة، لكن تكرار حدوثه يؤدي إلى حدوث الكارثة.
- مدتها (Duration): يعتمد تأثير الكارثة بدرجة كبيرة على مدتها الزمنية من ثوانٍ عديدة كالزلازل إلى أيام عديدة كالفيضانات أو السنين كالجفاف أو الحروب وكلما زادت مدة الكارثة ازدادت الآثار الناتجة عنها.
- المساحة المتأثرة (Area Covered): كلما زادت المساحة التي تتعرض

للكارثة زاد تأثيرها، فإما أن تكون الكارثة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو حتى على مستوى العالم.

- نوع الكارثة (Occurrence Pattern): فالزلزال يختلف في تأثيره عن الإعصار أو الفيضان أو الحروب وبذلك تختلف الكوارث من حيث التأثير حسب النوع.
- طبيعة العناصر التي تؤثر عليها الكارثة، وقوة هذه العناصر، وهل هي عناصر هشَّة أم قوية؟ فكلما زادت قوة العناصر يقل أثر الكارثة عليها والعكس أيضا صحيح.
- طبيعة الاستعداد وتوقع الكارثة (Vernability): حيث يقل أثر الكارثة كلما كان هناك استعداد لها وتخطيط مسبق لمعالجة آثارها (الدبيك، 2007)

- الاستجابة للكوارث

تعدُّ الاستجابة للكوارث من أهم العوامل للتقليل من أضرارها وحماية الأرواح والممتلكات، وتكون الاستجابة للكوارث على ثلاث مراحل (Mcdonald،2003، P3):

- الاستعداد للكارثة (preparedness): فعند وجود تهديد معين في منطقة ما، يجب أن يُقيَّم الخطر وأثره، ومن ثمَّ وضع مجموعة من التدابير لمنع أو تحديد أو تخفيف أثر الكارثة (بالاستعداد والوقاية).
- التخفيف من آثارها (mitigation): مجموعة الإجراءات التي يجري القيام بها بهدف زيادة قدرة التحمل، مما يقلل من أثر الكارثة، مثلاً بتدعيم وتحسين نوعية المباني من أجل مقاومة أفضل للزلازل وبناء السدود لاحتواء المياه في الأنهار لمنع الفيضانات، وتحقيق الاستجابة السريعة في حال حصول الكارثة وإزالة آثارها بأسرع وقت.
- إدارة الكارثة وتقدير الخسائر (management & loss assessment): وهي مجموعة الإجراءات التي تعنى وتهتم بردة الفعل النشطة عقب الحروب والكوارث، وتهدف إلى تقييم الخسائر ومعالجة وتخفيف آثارها التي قد تحدث، سواء في النسيج الاجتماعي أم الاقتصادي أم العمراني.

. أثر الكوارث والحروب على البيئة الحضرية

- الأثر الفيزيائي: يعدُّ الأثر الفيزيائي للكارثة أو الحرب على البيئة الحضرية من أوضح الآثار المرئية، وأكثرها تكلفة وإلحاحًا لإعادة البناء، إذ تتضرر المباني والمرافق العامة والبنى التحتية والهيكل العمراني (TCG & EPG، 2004).

- الأثر الاقتصادي: يتأثر النسيج الاقتصادي في أعقاب الكوارث والحروب، حيث تُحدث أضرارًا بالغة تؤدي في بعض الأحيان إلى تدمير كليٍّ للاقتصاد، فتتأثر المَشاريع الخاصة والصناعة، وتتضرر وتتعطل الحركة التجارية، ومن ثمَّ ينقص التمويل على المستوى الفردي والمستوى العام، في وقت تزداد فيه الحاجة للتمويل خاصة لغرض إعادة الإعمار (Journal of Disaster Research Vol. 2 No. 5، 2007)

- الأثر الاجتماعي: في أوقات الكوارث تتفاقم المشكلات الاجتماعية، وينتشر الفقر، إضافة إلى عدم توفر الاحتياجات الأساسية وتدهور الأوضاع المعيشية، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية عميقة يجب أن يجري حلها ومعالجتها بسرعة كبيرة وإعطائها ما تستحق من الاهتمام، فمن الممكن أن تكون هذه الآثار غير ظاهرة ماديًّا بحيث يمكن ملاحظتها كتهدم المباني، ولكن تكون بصورة غير مرئية، وتظهر آثارها على المجتمع ظهورًا كبيرًا وعميقًا (TCG & EPG، 2004، P1،2).

- الأثر الثقافي: في أوقات الحروب والكوارث، تُدمَّر الشواهد الثقافية والتاريخية، نتيجة للكارثة أو عَمْدًا كما في الحروب، سواء كانت هذه الشواهد الثقافية فيزيائية مبينة، كالمراكز الثقافية والمدن التاريخية والمعالم والرموز الدينية، أم كانت عبارة عن ثقافة معنوية في العادات والتقاليد، أم تاريخ في الكتب أم مواد تدرس في المدارس، وذلك بهدف تغيير الصورة المرئية في البيئة الحضرية وتزوير التاريخ وفرض هوية جديدة (Aygen, 2006).

- الأثر السياسي: تصاحب الكوارث والحروب اهتزاز الأوضاع السياسية، وتتصف الأوضاع بالارتباك والتشتت وعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى ضعف شديد أو انهيار الحكومات على مختلف المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، ويختلف الوضع من حكومة إلى أخرى حسب قوة هذه الحكومات، ومدى مرونتها وجاهزيتها وقدرتها على التعامل مع الظروف

الطارئة، لاستعادة الحياة وإعادة الإعمار، ومن أهم عوامل نجاح عمليات إعادة الإعمار أن تجري إعادة الاستقرار السياسي (جولدستون، 2009).

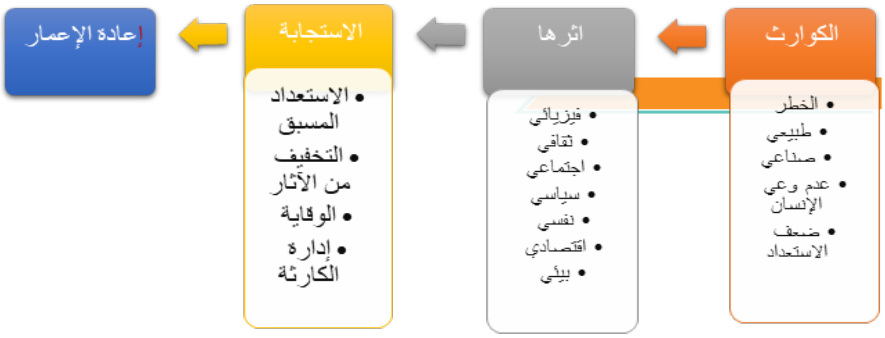

شكل 2: الكوارث وأثرها والاستجابة لها

المصدر: (مدحت الطاهر، استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحرب والكوارث في فلسطين، 2011م)

- **إطار عمل هيوغو** (Hugo framework of action)

وهو برنامج لتعزيز قدرات الأمم والمجتمعات في مواجهة الكوارث، وهذا الإطار بالإضافة إلى إطار عمل يوكوهاما من أهم الأطر التي وضعت على المستوى العالمي لتحديد استراتيجية لإدارة الكوارث ومواجهتها وإطار عمل يوكوهاما.

وضع هذ الإطار خمس أولويات للعمل، تقوم على مراجعة متأنية للنجاحات والإخفاقات الماضية من أجل الحد من الكوارث، ووضع استراتيجيات إدارة لإعادة الإعمار، وذلك باستخلاص الدروس والعبر، لضمان القيام بذلك على أفضل وأكفأ وجه (الأمم المتحدة، 2005) وهذه الأولويات هي:

- ضمان أن يكون الحد من مخاطر الكوارث بكل أنواعها وأشكالها أولوية وطنية ومحلية ذات قاعدة مؤسسية قوية للتنفيذ.
- تحديد وتقدير ورصد مخاطر الكوارث وتطوير آليات الإنذار المبكر.
- استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة سلامة وقدرة على استعادة الحيوية على كل المستويات.

- الحد من عوامل الخطر الأساسية.
- تعزيز التأهب للكوارث لضمان الاستجابة الفعالة على المستويات كافة.

وقد زاد الاهتمام بها لما لها من أهمية في السلم والاستقرار والأمن العالمي، ولما لها من تشعبات وتداخلات في جميع جوانب الحياة، وهذه هي أهم الأمور التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر.

. إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث

. مفهوم استراتيجيات إعادة الإعمار

قد تفهم عمليات إعادة الإعمار بعد الكوارث على أنها عملية بناء ما تهدم من الهيكل العمراني (المباني) بفعل الكارثة أو الحرب، و يعدُّ التعريف بهذا الشكل ناقصًا؛ لأنه يأخذ بعين الاعتبار إعادة بناء ما تهدم من البنية الفيزيائية فقط، ويهمل بقية مكونات النسيج الحضري والتي تشكل البنية الفيزيائية جزءًا منها، حيث إن البنية الفيزيائية في حقيقتها انعكاس لحياة الناس الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخ والتكنولوجيا والمناخ (Baradan،1999).

وقد عرَّف الباحث (Baradan،1999) استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الكوارث بأنها: مجموعة من العمليات والسياسات التي توضع من أجل مواجهة الكوارث والاستعداد لها قبل حدوثها، ومن ثم تلبية الحاجة المحلة في أثناء الكارثة وإعادة إعمار ما تضرر بفعل الكارثة بعد وقوعها، سواء أكان ذلك على المستوى القصير أم الطويل ، بحيث تكون هذ السياسات شاملة لكل نواحي الحياة وتهتم بإعادة بناء ما تهدم في أثناء الكوارث ضمن المحتويات الأخرى (الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية)، وهذه السياسات تختلف بطبيعتها عن تلك التي تسود في الأوضاع والظروف العادية؛ وذلك لأنها تعنى بتلبية الاحتياجات في ظروف غير طبيعية وغير مستقرة (Baradan،1999).

. مبادئ استراتيجيات إعادة الإعمار

ترتكز أيُّ استراتيجية لإعادة الإعمار بعد الكوارث على أربعة مبادئ، تعدُّ في مقام محددات لها، وتعمل على توجيهها، وهذه المبادئ هي (UNHABITA، 2005).

- وقائية: لا تكتفي بوضع الخطط لمعالجة آثار الكارثة فقط، بل تقوم بوضع الخطط لتجنب الكارثة قدر الإمكان، عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية مسبقة.

- شاملة: تعالج جميع الآثار الناتجة عن الكارثة، على مختلف المستويات ومختلف العناصر بالتوازي، سواء أكانت اجتماعية أم ثقافية أم اقتصادية أم سياسية.
- جزء من خطط التطوير المستقبلي: تندمج ضمن خطط التطوير فتكون هذه الاستراتيجية جزءًا من خطط التنمية والتطوير الحضري، حيث إن الكوارث هي شيء محتم الحدوث في أي مكان، لذلك لابد أن توضع في الحُسبان عند إعداد أي خطط للتنمية في المستقبل.
- الاستدامة: لابد أن تحقق هذه الاستراتيجية الاستدامة، وتكون قادرة على إعادة إدارة عجلة الحياة واستمراريتها بذاتها، وتعمل على تقوية المجتمعات في مواجهة الكوارث.
- مرنة: قابلة للتعديل والتكيف السريع مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع

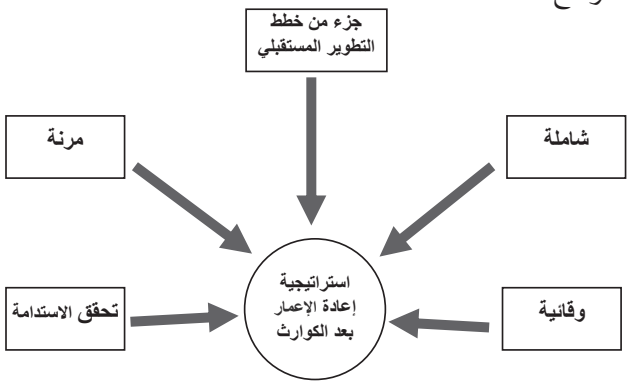

شكل 3: المبادئ الأساسية لاستراتيجية إعادة الإعمار

- إعداد وتطبيق استراتيجية لإعادة الإعمار

تشمل عملية إعداد استراتيجية لإعادة الإعمار مجموعة من العمليات الواجب القيام بها في مختلف المراحل الزمنية، وذلك بهدف نقل الاستراتيجية من المستوى النظري إلى مستوى التطبيق على أرض الواقع وأهم هذه العمليات (Baradan،1999):

- إعداد السياسات (policy making): ويجري إعدادها في مرحلة ما قبل الكارثة.

- التنظيم (Organization): تجرى هذه العمليات أيضا في فترة ما قبل الكارثة، حيث إن هذه العمليات هي من ضمن إجراءات الاستعداد والوقاية.
- التطبيق وتعديل السياسات (implementation & modification): وتحدث هذه العمليات بعد حصول الكارثة.
- التقييم والمتابعة (evaluation & follow up): وهي عبارة عن عملية مستمرة، تكون أساسًا في مرحلة ما بعد التطبيق، فيجري تقييم العمليات وأخذ الدروس والعبر، من أجل تعديل السياسات وتجنب الأخطاء وتحسين الأداء.

. الإطار الزمني العام لاستراتيجية وإدارة الكارثة وإعادة الإعمار

يمكن تقسيم استراتيجية إدارة الكوارث وإعادة الإعمار إلى أربع مراحل زمنية (www.unhabitat.org) هي: مرحلة ما قبل الكارثة، ومرحلة الإغاثة الفورية، ومرحلة إعادة التأهيل، ومرحلة إعادة البناء (UNDRO،1982)، ويُنظَر إلى هذه المراحل ككل ؛أي مع بعضها بعضًا ضمن سلسلة واحدة تؤدي إحداها إلى الأخرى (إعداد، وإغاثة، وتخفيف، وتأهيل، وإعادة إعمار) (Jayaraji،2002) .

- **مرحلة ما قبل الكارثة (pre disaster)**: تعدُّ هذه المرحلة أهم مراحل استراتيجية إدارة الكوارث وإعادة الإعمار، ويحدث فيها جمع المعلومات ووضع التوقعات والسيناريوهات المحتملة، وبناء على هذه المعلومات يجري وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات وتوزيع الأدوار للاستعداد والوقاية والتخفيف من أثر الكارثة أو الحرب، وفيها توضع مجموعة من الإجراءات لمواجهة الكارثة:

- **إجراءات وقائية:** هي إجراءات تتخذ لمنع الكارثة، فبعض الكوارث بالإمكان منعها بينما بعضها الآخر ليس للإنسان قدرة على ذلك (بركات ودينفنز، 1997)
- **إجراءات للتخفيف:** و تتخذ هذه الإجراءات للتقليل من أثر الكارثة على الإنسان والبيئة في حال وقعت وذلك في حال عدم القدرة على منعها، وتكون إجراءات التخفيف مادية كتصميم المباني لمقاومة الزلازل، أو غير مادية كوضع التشريعات، وتوعية السكان لمواجهة الكوارث (Jayaraj، 2002).
- **استعداد للاستجابة:** حيث توضع إجراءات للاستجابة السريعة والمنظمة في حال حدوث الكوارث، وتوضع هذه الإجراءات بناء على التوقعات والدراسات والاستفادة من الدروس السابقة، وتشمل هذه الإجراءات التصرف الفعال

وقت الكارثة وبعدها (Jayaraj، 2002)، وتغطي هذه العمليات إنشاء مركز للعمليات في حالات الطوارئ وتخزين المواد الضرورية، وإعداد خطط لتوفير الطعام والشراب، ووضع آليات للبحث والإنقاذ وتقييم الأضرار والاحتياجات (بركات ودينفنز، 1997).

- **مرحلة الإغاثة الفورية (immediate relief)**: هي الفترة التي تلي الكارثة مباشرة، يجري فيها الاهتمام بتقدير وتوفير الاحتياجات الأساسية للناس، وعمليات الإنقاذ والبحث عن المفقودين، وتقدير الخسائر والأضرار، وفيها تُجمع المعلومات لتعديل السياسات والخطط، بحيث تتوافق مع المعطيات الجديدة على الأرض، وتبدأ هذه العمليات في العادة بواسطة المجتمع المحلي المدرب الذي يقوم بعمليات الإنقاذ والمساعدة البدائية بعد وقوع الكارثة ومن ثم تصل الفرق والطواقم الفنية المدربة والخبراء من أقسام الحكومة المحلية كالدفاع المدني أو أجهزة الإطفائية، وقد تُدعَّم هذه الجهود بواسطة بعض المؤسسات غير الحكومية، وخاصة جهود الإغاثة وتزويد الناس بالاحتياجات الأساسية، وبعد 24 ساعة تبدأ فرق المساعدة الدولية بالوصول إذا دعت الحاجة وتنقسم هذه المرحلة على قسمين (ADRC،2005):

- **البحث والإنقاذ**: وتستمر في العادة من بعد انتهاء الكارثة إلى 48 ساعة وفي بعض الأحيان قد تصل إلى 7 أيام حسب الظروف.
- **الإغاثة العاجلة**: وتتبع مباشرة عمليات الإنقاذ وقد تستمر من شهر إلى ثلاثة أشهر وذلك بالاعتماد على طبيعة الكارثة وقدرات الحكومة، وذلك لتزويد المجتمع بالاحتياجات الأساسية لحين ترتيب أوضاعهم وتنظيم أمورهم.

فترة إعادة التأهيل: في هذه المرحلة يجري البدء باستعادة كل جوانب الحياة الطبيعية، وتبدأ هذه المرحلة عمومًا في نهاية مرحلة الإغاثة وقد تستمر إلى سنوات عديدة، وفي هذه المرحلة تتخذ بعض القرارات الحرجة، وتوضع الخطط التفصيلية (أو تعدل) بناء على البيانات الحقيقية التي جمعت من الواقع، على خلاف المرحلة الأولى التي وضعت الخطط فيها بناء على التوقع والدراسات المشابهة.

فترة إعادة البناء والإعمار: يحدث في هذه الفترة تطبيق وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار (بناء المساكن وإصلاح البيئة الفيزيائية)، ويجري في هذه المرحلة عملية المتابعة والتقييم لمجمل مشاريع إعادة الإعمار واستخلاص الدروس والعبر، وتجمع فيها المعلومات وتُعدل الاستراتيجيات وتُعدُّ الخطط الجديدة بناء عليها،

وبهذا تتداخل مرحلة الإعمار مع مرحلة الإعداد المسبق للكارثة في المستقبل، وتتطلب هذه الفترة مدة طويلة لأنها تُعنى أساسًا بإعادة عجلة الحياة الطبيعية للدوران في منطقة الكارثة، وتشمل هذا عملية إعادة الإعمار على المدى القصير والمدى الطويل (ADRC،2005)

تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الكارثة

في أعقاب الكوارث تُقيَّم الأضرار بعمل مسوحات وجمع المعلومات الميدانية، لتحديد الاحتياجات وتلبيتها، وتكوين قاعدة بيانات نشطة للبدء بأعمال إعادة الإعمار بناء على واقع حقيقي، وتعدُّ هذه العملية دليلًا على

قدرة المجتمع على الانتعاش السريع وهي جزء من العمليات التي اتُّخذت في فترة

الإعداد من أجل الاستجابة السريعة للكارثة (Mcdonald، 2003، p15).

شكل 4: دورة الكارثة
(المصدر: GTZ،2002)

مراحل تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الكارثة):

- **مرحلة التقييم المباشر بعد الكارثة (التقييم السريع):** يُجرى هذا التقييم للحصول على معلومات مبكرة عن أثر الكارثة وتوزعها الجغرافي، وهذا التقييم يعطي صورة عامة عن وضع السكان، وأماكن وجودهم وظروفهم الحالية، واحتياجاتهم العاجلة، والخدمات التي مازالت متوفرة ويمكن استخدامها (Mcdonald، 2003،P15)، وفي العادة يعطي هذا المسح إمكانية لإرشاد البحث وإنقاذ الناس، وتسيير عمليات الإغاثة، ولأن الظروف والاحتياجات تتغير باستمرار بعد الكارثة لذلك فإن سلسلة من التقييمات السريعة يجري القيام بها لمعرفة الوضع ومتغيراته على الأرض.

- **مرحلة التقييم التفصيلي (متأخرة):** يُجرى هذا التقييم للحصول على معلومات وإحصاءات دقيقة وتفصيلية عن طبيعة ومقدار وموقع الخسائر التي نتجت عن الكارثة، وتوثيق الأضرار بالخرائط ودرجة ونوع الأضرار التي لحقت بالبنية الفيزيائية والتحتية (Mcdonald،2003، p12)، وتكون هذه المعلومات مفيدة من أجل التخطيط وإعادة تعديل الخطط السابقة لإعادة الإعمار، ولحفظ المعلومات في مركز الكوارث الوطني للاستفادة منها في المستقبل.

أنواع التقييم والمسوحات بعد الكوارث:

تقييم الاحتياجات: تُقيَّم احتياجات الأفراد الأساسية لتحديد مستوى ونوع المساعدات التي يحتاجها السكان المتأثرون بالكارثة، وتوفير هذه الاحتياجات الإنسانية، وتشمل هذه الاحتياجات الأساسية للناس (الحاجة للسكن، ومقومات الحياة كالطعام والشراب، والحاجة للخدمات الأساسية كالماء والكهرباء، والخدمات التعليمية والمدارس)، أن المعلومات التي جُمعت في هذا المسح تساعد على تقديم المساعدات الملائمة والأكثر إلحاحًا وفي الوقت المناسب (TCG & EPG، 2004،P3-4).

تقييم الأضرار والدمار: يحدث في هذا النوع من التقييم جمع كل المعلومات لمعرفة الواقع وتعديل مخططات إعادة الإعمار، وبناءً على هذه المعلومات يقوم الخبراء في كل مجال من المجالات بعمليات التقييم والمسوحات، ومن هذه المعلومات (الدبيك، 2007، ص 122):

- الأضرار في المنازل والمباني.
- الأضرار في مقومات الحياة (المصانع، والمحلات، والتجار الصغار، والوحدات الصناعية).
- الأضرار في القطاع الزراعي سواء النباتي أم الحيواني (المحاصيل، والأشجار المثمرة، والمواشي).
- الأضرار في قطاع الخدمات (التعليمية، والصحة، والخدمات الترفيهية والخدمات العامة) إضافة إلى الأضرار الحكومية.
- الأضرار في البنية التحتية (الشوارع، وشبكة المياه، وشبكة الكهرباء، وشبكة الصرف الصحي، وشبكة الاتصالات، والجسور) للوقوف على نظام تقييم الأضرار في المباني ودرجات الضرر راجع الملحق رقم (الملحق رقم 1).

اتجاهات الإعمار بعد الكارثة أو الحرب

في مشاريع إعادة الإعمار بعد الكارثة أو الحرب هناك اتجاهات عديدة للتعامل مع عمارة ما بعد الحرب أو الكارثة، بعض هذه التقنيات تركز على الناحية العملية الوظيفية، وبعضها أكثر رمزية تهتم بالذاكرة الجماعية والهوية الوطنية، وبالعموم فإن كل حالة إعادة إعمار لها استراتيجيتها الخاصة في التطبيق خصوصًا في التفاصيل (عكاشة، 2004، ص: 29،30)

اتجاه التحديث والتجديد:

يهتم هذا الاتجاه بإيجاد عمارة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وليست ذات ارتباط وثيق بتاريخ وهوية المجتمع وينتشر هذا النوع من المباني في أعقاب الحروب والكوارث لتلبية احتياجات السكن الفعال والسريع وقليل الكلفة وأحادي النمط بهدف إيواء المشردين (عكاشة، 2004م)، وقد انتشر هذا الاتجاه انتشارًا كبيرًا بعد الحرب العالمية من أجل توفير مأوى للسكان في الدول الأوربية.

اتجاه إعادة إحياء:

يهتم هذا الاتجاه بإعادة بناء ما تهدم بفعل الكارثة أو الحرب من المباني التاريخية كما كانت في السابق بهدف المحافظة على وجودها (إعادة الإحياء الشكلي للعمارة التاريخية)، وحفظ ذاكرة وهوية المكان، وهذا النوع من إعادة الإعمار بحاجة إلى توثيق مسبق ودقيق للمباني التاريخية لإعادة البناء كما كان (العالول، 2007م)، ويتركز هذا الاتجاه بالدرجة الأولى في المناطق التاريخية، والمناطق ذات القيمة الاعتبارية والرمزية الخاصة.

صورة 1: الساحة الرئيسة في البلدة القديمة – مدينة وارسوا – بولندا (المصدر: http://www.skyscrapercity.com)

اتجاه للمزج بين القديم والحديث:

وفي هذا الاتجاه توجد عملية مزاوجة في استخدام أساليب البناء القديمة وإحياء الطراز القديم إلى جانب استخدام أساليب البناء الحديثة، وذلك للمحافظة على

العمارة التاريخية إضافة إلى مسايرة روح العصر وملاءمة الاحتياجات السريعة والملحة والتطور الحاصل ولصعوبة استخدام الأساليب والأنماط القديمة استخدامًا مطلقًا (العالول، 2007).

صورة 2: مبنى البرلمان الألماني – برلين (المصدر: www.flickr.com)

اتجاه رمزي شاهد على الأحداث:

يركز هذا الاتجاه على أهمية ورمزية الحدث أكثر من أهمية البناء، فهو يعمل على الإبقاء على حال المبنى كما هو شاهدًا على الدمار الذي حصل حفظ الذاكرة ولإظهار بشاعة ما ترتكبه الحروب في حق القيمة الإنسانية والتاريخية.

ولا يصلح هذا الاتجاه للتطبيق إلا في مباني معينة ذات رمزية خاصة وسبب وجيه للمحافظة عليها كما هي، وتُختار بواسطة العديد من المختصين والخبراء من مختلف المجالات والاتجاهات (عكاشة، 2004).

صورة 3: كنيسة الذكريات (المصدر: www.flickr.com)

الاستدامة الحضرية في عمليات إعادة الإعمار:

يهدف تحقيق الاستدامة الحضرية في فترة ما بعد الكارثة وفي مشاريع إعادة الإعمار إلى حماية الأرواح والممتلكات وتقليل الخسائر في الكوارث المقبلة إلى جانب الحفاظ على المصادر وعدم استنزافها، وحفظ حق الأجيال القادمة فيها وتحسين قدرة المجتمع على الاستمرار.

ومن أجل تحقيق هذه الاستدامة لا بد أن يجري التعامل مع كل مكونات البيئة الحضرية (البيئية الاقتصادية والاجتماعية)، وكلما زاد التداخل بين هذه المكونات تزداد قدرة المجتمع على الاستدامة.

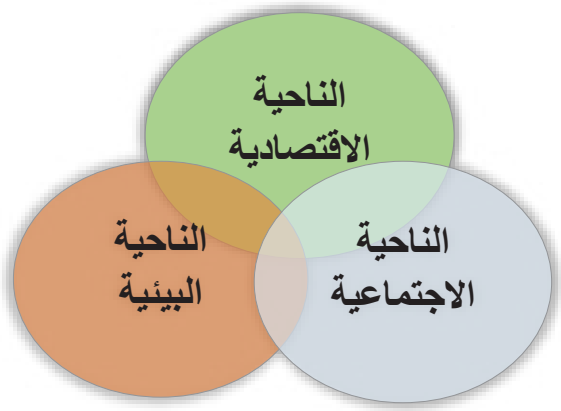

شكل 5: تداخل حلقات مكونات الاستدامة للمجتمع
(المصدر: NDC,2001)

نماذج تطبيق مشاريع إعادة الإعمار بعد الكوارث:

بعد أن يُختار الأسلوب والطريقة ومصادر التمويل والتخطيط والتصاميم لمشاريع إعادة الأعمار، تكون الخطوة التالية هي عمليات التطبيق والتنفيذ، ويُختار النموذج الأفضل بناء على دراسة مجموعة من العوامل (كحجم الدمار والأضرار، وطريقة البناء وتقنياته في المنطقة المستهدفة)، إضافة إلى قدرة المجتمع (الاقتصادية، والتقنية، والاجتماعية)، ومقدار الوقت والجهد الذي تحتاجه عملية إعادة الإعمار، ومن أهم النماذج في عمليات إعادة الإعمار:

نموذج المقاولين:

أحد نماذج تطبيق وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار هو التعاقد مع شركات مقاولات كبيرة سواء محلية أم عالمية، ويُستخدم هذا النموذج لأنه يعدّ الأسهل والأسرع، من أجل إعداد المنازل والمباني وإعادة المجتمع إلى الوضع الطبيعي وتفادي زيادة المعاناة الإنسانية وإنشاء عدد كبير من المباني بمواصفات عالية ووقت سريع نسبيًا.

نموذج البناء الذاتي:

يركز هذا النموذج على تمكين المجتمع من القيام بأعمال إعادة البناء بنفسه، ويعدُّ هذا التوجه جيدًا عند توفر العمالة وتصميم المنازل البسيط نسبيًا، إضافة إلى أن المجتمع يبني منازله بنفسه بناءً تقليديًا، وفيه تُنظَّم الأعمال بواسطة العائلة

تنظيمًا رئيسًا، وينحصر دور الجهات الرسمية أو الخارجية بتزويد مواد البناء أو خبرات معينة أو الدعم المالي، في هذه البرامج قد تتعامل الجهات الخارجية مباشرة مع الجهات المستفيدة أو يجري التعامل معهم عن طريق مؤسسة أو هيئة للتنسيق أو عن طريق الجهات الرسمية الحكومية (الوزارات، والبلديات، والمحافظات)، وفي بعض هذه المشاريع قد تسهم الفئة المستهدفة إسهامًا جزئيًا في تكلفة المشروع، بالإضافة إلى الإسهام في العمالة.

إعادة البناء التعاوني:

هذا النظام شبيه بنظام إعادة البناء الذاتي ولكن بمشاركة كل المجتمع في عملية إعادة الإعمار بوجه مباشر، وهذا يعنى أن يجري تزويد كل المجتمع بمواد البناء وأن تحدث عمليات إعادة البناء بواسطة كل المجتمع وتنظيم منهم ومتابعة من جهة أخرى سواء حكومية أم غير حكومية، ويؤدي هذا النموذج إلى تقوية العلاقات بين أفراد المجتمع إذا أدير جيدًا ويساعد في تحسن الصحة النفسية للناس بعد الحرب أو الكارثة ويسهل إعادة اندماجهم في الحياة بتأدية دور مهم وفاعل، إضافة إلى أنه يساعد على تبادل الخبرات وتوزيعها بحيث يقدم كل فرد الخبرة التي يملكها، وبذلك يضمن مساعدة الفقراء لأن هذا النموذج يتطلب تنظيم العمل جماعيًا وليس بالاعتماد على مؤسسات أو جهات أخرى أو يعتمد على العائلة والأصدقاء، ويتطلب هذا النموذج درجة عالية من المشاركة والتعاون المجتمعي، حيث يحتاج إلى درجة عالية من التنظيم وعلاقات جيدة بين أفراد المجتمع وأن يجري الاتفاق والتفاهم على كل شيء قبل البدء بالعمل، والتأكد من تبادل المنفعة العادلة للجميع.

الجهات الفاعلة في عمليات إعادة الإعمار:

هي الجهات التي يقع على عاتقها القيام بأعباء عمليات الاستعداد لمواجهة الكوارث والتقليل من آثارها والتخطيط ووضع الاستراتيجيات لإعادة الإعمار، ومن ثم التنفيذ والقيام بأعباء برامج لإعادة الإعمار، وكل جهة لها دور خاص ويعدُّ التنسيق والتكامل بين هذه الجهات أحد أهم أسباب نجاح الأعمال، اذ إن دور هذه الجهات هو دور تكاملي وليس فردي، فالنجاح بالعمل يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مقدار التعاون والتنسيق بين هذه الجهات.

أهم الفاعلين في عمليات إعادة الإعمار:

- **الدولة (الحكومة على المستوى الوطني)**: فهي تقوم بالدور الأساس في إعداد استراتيجيات إدارة الكوارث وإعادة الإعمار، وتقوم أيضا بضمان الوسائل

والعمليات الكافية لإجراء هذه العمليات، سواء في مرحلة البداية والاستعداد وإعداد استراتيجيات التخفيف أم في مرحلة التطبيق وإعادة الإعمار (الدبيك، 2007، ص 45).

- **المجتمع:** يعدُّ دور المجتمع من أهم الأدوار في عملية الاستعداد للكارثة وإعادة الإعمار، وتتوقف على دور المجتمع نجاحات هذه المشاريع، وكلما كان المجتمع يتمتع بجاهزية أعلى زادت سرعة المواجهة للكارثة والتعافي فيما بعدها وسرعة إنجاز إعادة الإعمار (الدبيك، 2007، ص:45).
- **القطاع الخاص:** يؤدي القطاع الخاص دورًا مهمًا جدًا وخاصة في برامج إعادة الإعمار بعد الكارثة أو الحرب، فالقطاع الخاص يملك المهارات والقدرات والعمالة والمصادر إضافة إلى أنه يتمتع بقدر كبير من المرونة والتكيف مع الظروف (Barakat،2003).
- **السلطات المحلية:** تتمثل هذه السلطات بالبلديات أو المحافظات أو المجالس المحلية والقروية، وفي العادة تتحمل هذه السلطات أعباء ومسؤوليات الاستعداد على المستوى المحلي من أجل مواجهة الكوارث، ومن ثم تطبيق الاستراتيجية الوطنية بالتنسيق والتعاون مع كل الفاعلين، إضافة إلى الدور الذي تقوم به في عمليات التطبيق في أثناء الكارثة وإدارتها أو إدارة عمليات وبرامج إعادة الإعمار (Barakat،2003).
- **المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني:** تتحمل المؤسسات غير الحكومية بوجه خاص دورًا مهمًا في الاستعداد لمواجهة الكارثة وإعادة الإعمار فيما بعد، فهي تساعد وتخفف العبء عن كاهل المؤسسات الرسمية، ويزداد أهمية هذا الدور كلما ضعفت السلطة السياسية أو في حال غيابها وتقوم هذه المؤسسات بدور مهم في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتقديم المعونات الإنسانية ومساعدات الإغاثة العاجلة، والقيام بعمليات التقييم والمسح الميداني، وتقوم هذه المؤسسات بسد الثغرات التي يمكن أن تظهر في ظل غياب الدور الحكومي (الدبيك، 2007، ص: 46).
- **الجهات الخارجية:** تعتمد المساعدة الخارجية على أمرين أساسيين من المساعدات: المساعدة المالية والمساعدة التقنية أو إحداهما، وتضم هذه الجهات الأمم المتحدة ببرامجها المختلفة، و البنك الدولي و الاتحاد الأوربي و البنوك الإقليمية و الحكومات والدول الأخرى (Barakat،2003).

2. تجارب ومبادرات إعادة الإعمار في اليمن

في هذا الجزء سوف نقدم موجزًا تاريخيًّا لخمس مبادرات لإعادة الإعمار في اليمن وهي مجلس إعادة إعمار ذمار الذي تأسس عقب زلزال عام 1982م وصندوق إعادة إعمار صعدة الذي تأسس بعد حرب صعدة الثالثة عام 2007م، ومبادرة إعادة اعمار قرية الظفير 2005م، وصندوق إعادة إعمار محافظتي حضرموت والمهرة، الذي انطلق عقب الفيضانات في عام 2009م، وصندوق إعادة إعمار أبين الذي تأسس عقب سيطرة تنظيم القاعدة على أبين عام 2012م، والمكتب التنفيذي الذي تأسس عقب أحداث عام 2011م وقد عانت كل تلك المبادرات من الافتقار إلى الاستقلالية والشفافية وعدم كفاية التمويل، وضعف التنسيق بين المشاركين في جهود إعادة الإعمار في كل من هذه المبادرات.

جمعيات التعاون الأهلي للتطوير (الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي) (1973 – 1978)

« كانت اليمن في عام 1973م تبحث عن من يقرضها وبسبب هذه التجربة أصبحت اليمن في عام 1977م من الدول المقرضة للبنك الدولي[2]»

وتسمى بين أوساط الشعب اليمني بالتعاونيات وتعدُّ تجربة إنسانية رائدة ينبغي أن تستفيد منها شعوب العالم في إعادة الإعمار وكان رائد هذه التجربة هو رئيس الجمهورية العربية اليمنية سابقًا، إبراهيم الحمدي، وفي أثناء بحثنا لم نجد دراسات حقيقية لهذه التجربة عدا ما خلدته ذكريات الشعب وعدد من النخب الذين عاشوا تلك الفترة.

وكما أوضح الكاتب محمد سعيد ظافر في الحلقة الحادية عشرة التي تحمل عنوان "الرئيس الحمدي وتجربة التعاون الأهلي" حيث استهل حلقته بالسطور الآتية:

إن أول ما تعلمناه في علم الاقتصاد مقولة:(الحاجة أم الاختراع) وهي حقيقة ثابتة، وتنطبق هذه المقولة بكل معانيها وتفاصيلها على تجربة التعاون الأهلي للتطوير الذي قام بها أبناء الشعب اليمني في مختلف أرجاء اليمن بدعم ومساندة رجل التعاون الأول الرئيس الفذ الشهيد إبراهيم الحمدي، حيث كانت البلاد في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين تفتقر إلى الكثير من المتطلبات الأساسية للبناء والتنمية ابتداء من البنى التحتية المتمثلة في الطرق والمياه والكهرباء، والخدمات العامة المتمثلة في التعليم والصحة، ووضع الدولة وإمكاناتها خلال تلك الفترة لم تكن مهيأة ولا قادرة على القيام بتنفيذ كل مشاريع البنى التحتية والخدمات على مستوى كل نواحي المحافظات.

وأضاف الكاتب: " إن أبناء الشعب اليمني من منطلق قناعاتهم التامة بضرورة تجاوز الواقع المعاش والانطلاق نحو مستقبل أفضل يحقق كل طموحاتهم في التطور والحياة السعيدة المستقرة مثلهم مثل بقية شعوب الأرض، بدأوا تأسيس تجربة إنسانية فريدة من نوعها، من خلال التكافل والتعاون في تكوين أطر مجتمعية أطلق عليها تسمية (جمعيات التعاون الأهلي للتطوير) موزعة على مستوى النواحي الإدارية، وكل مواطن من أبناء الناحية يسهم بقدر ما يستطيع نقدا أو عينا أو بالعمل التطوعي، وظهرت ثمار هذا العمل مبكرًا على الأرض بشق الطرق الترابية والمدارس ومشاريع المياه والمراكز الصحية ومولدات الكهرباء؛ وظهرت المنافسة الشريفة بين هذه الجمعيات لتقديم منجزات أكثر كماً و أفضل نوعاً، بعيداً عن الولاءات السياسية والحزبية".

وكان لبروز العقيد/ إبراهيم الحمدي في تلك الفترة كحاضن وداعم لهذه التجربة دورٌ كبيرٌ في تطوير فكرة التجربة والبحث عن مصادر جديدة لدعم تمويلها، ووضع أسس تنظيمية وتشريعية لها، وتكوين إطار تنظيمي يضم كل هذه الجمعيات حيث عُقد المؤتمر الأول للتعاونيات بصنعاء في 5/6/1973م وفي هذا المؤتمر أُنشئ الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير، وانتُخب القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيسًا فخرياً والعقيد إبراهيم الحمدي رئيسًا للاتحاد، ثم عقد المؤتمر الثاني في تعز في10-13/11/1974م والجدول الآتي يوضح تطور عدد هيئات التعاون خلال الفترة 1973 – 1978م.

جدول 2: يوضح عدد هيئات التعاون خلال 1973 – 1978م

#	السنة	عدد الهيئات	عدد أعضاء الهيئات الإدارية
1	1973	27	0
2	1974	62	0
3	1975	111	719
4	1976	146	1061
5	1978	135	1282

المصدر: كتب الإحصاء السنوية للأعوام 1977-76م / 1980-79م

وسنتطرق هنا إلى ما كتبه الكاتب السوري عبد الرزاق فرفور الذي عاصر التجربة اليمنية في كتابه الصادر عن مطبوعات دار المرشد العربي للصحافة والطباعة والنشر في سوريا بمناسبة الذكرى الأولى للحركة التصحيحية 13يونيو بعنوان " الحمدي ومسيرة التصحيح" حيث قال:

((.. وحكاية إبراهيم الحمدي مع التجربة التعاونية في اليمن لم تبدأ مع حركة 13 يونيو، وإنما بدأت قبل ذلك بكثير، فهو " أبو الحركة التعاونية " إن صح التعبير، ورائدها ونصيرها والمقدم إبراهيم الحمدي ينظر إلى هيئات التعاون والتطوير على أنها تجربة إنسانية تستحق أن تضاف إلى تجارب نضال الشعوب من أجل الحياة. فكما لكل شعب تجربته في سبيل التقدم والازدهار والرخاء، كذلك لشعب اليمن التجربة التعاونية التي أنشأها المواطنون باختيارهم وقناعتهم. لقد أدرك هؤلاء المواطنون أن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ورثت أعباء ومسئوليات القضاء على التخلف، وأدركوا في الوقت نفسه أن الدولة لم ترث سوى الفقر.. لا مصادر بترولية أو معدنية مستغلة.. ولا مصادر تذكر للدخل القومي. وهذا معناه أن الدولة لا تستطيع أن تشق طريق إلى كل مدينة، بل إنها عاجزة عن تأمين الكهرباء والماء والعلم لكل أبناء اليمن، فهل يقف اليمنيون مكتوفي الأيدي؟.

فكر ابن اليمن البار إبراهيم الحمدي طويلاً، واهتدى إلى فكرة التعاونيات. أدرك وأدرك معه المواطنون أن الدولة لا تستطيع أن تضع كل شيء في ظروف الفقر والظروف الجغرافية التي عزلت اليمن عن العالم، بل عزلت اليمنيين أنفسهم عن بعضهم، فكانت فكرة التعاونيات، وبادر المواطنون في كل قرية إلى إنشاء تعاونية أهلية حددت لها عدة أهداف أبرزها:

- إنشاء المدارس وتوفير المعلم والكتاب
- توفير المياه النقية للشرب.
- توفير الإنارة الحديثة.
- إنشاء الطرق مما يكفل تكاملاً معيشيًا وضروريًا تحتمه ظروف الحاجة إلى تسويق محصول زراعي يفيض في منطقة ويقل في أخرى.

ومع تعدد التعاونيات عدَّتها الدولة ظاهرة أكدت وعي الشعب اليمني ومدى معاناته لبشاعة التخلف، وكافأتها بالإسهام في تكاليف أي مشروع يجري تنفيذه، مهما كانت التكاليف، كذلك ولكي يكون هناك تنسيق عادل إزاء توزيع إسهامات الدولة في تنفيذ مشاريع التعاونيات الأهلية، كان لا بد من قيام اتحاد عام يضم ممثلين عن كل التعاونيات، وبالفعل تم تشكيل " الاتحاد العام لهيئات التطوير" ، الذي تحول اسمه فيما بعد إلى " الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي"، وحددت مهمته بتحقيق أهداف التعاونيات في كل منطقة، وضمان أن يستفيد المواطنون في أنحاء اليمن من مشاريع التعاونيات بحيث يتفق، وأمانيهم في حياة تكفل العيش

الكريم لكل مواطن، واختير الأخ إبراهيم الحمدي رئيسًا له.

والواقع أن تأسيس الاتحاد شجع المواطنين على تشكيل الهيئات بحيث ارتفع عددها خلال عام واحد من 15 إلى 60 ثم إلى 100 بعد حركة 13 يونيو، ثم إن وجود المقدم إبراهيم الحمدي في منصب رئاسة الاتحاد، ورفع إسهام الدولة في تمويل مشاريع هذه الهيئات، شجع المواطنين على إقامة الهيئات في شتى المناطق. كما أن بعض الدول العربية الشقيقة التي أعجبت بهذه التجربة بادرت إلى تقديم المساعدات لهذه الهيئات وهي واثقة من أن ما تقدمه سيصل إلى أيدي أمينة بناءة تعمل من أجل مصلحة المجموع. وهكذا لم تعد المشاريع ترتجل ارتجالاً، بل أصبحت تنفذ بعد دراسات علمية من قبل الجهات المختصة كالجهاز المركزي للتخطيط والمنظمات الدولية.

وأولى الاتحاد المشاريع التربوية والصحية أهمية كبرى، فشجع الهيئات على إقامة المدارس والمستوصفات، إضافة إلى تلك التي تقيمها الدولة، في حين وفرت الحكومة المدرسين والكتب للمدارس، والأطباء والممرضين والأجهزة للمشافي والمستوصفات.

وأعطى الاتحاد الأولوية بالنسبة للقرى لتوفير مياه الشرب النقية الخالية من الجراثيم، وركز على إنشاء السدود الصغيرة وحفر الآبار الارتوازية حسب طبيعة المنطقة، في حين أعطى شق الطرقات المرتبة الثانية من الأهمية كون أكثر المشروعات لا يمكن أن تنفذ ما لم يكن هناك طريق يمكن أن يوصل الخبراء والمعدات إلى القرية المَنوي تنفيذ المشروع فيها.

ولقد حاول الأخ رئيس مجلس القيادة بسبب ضخامة مسؤولياته أن يترك رئاسة الاتحاد لأي من إخوانه، لكن مؤتمر هيئات التطوير الذي انعقد تحت رعايته رفض الاستقالة معتبرًا وجوده في رئاسة الاتحاد ضمانة لخير الاتحاد والبلاد معًا.

ويقول المقدم الحمدي عن هذه التجربة: " إنني أَعُدّ تجربة التعاونيات وهيئات التطوير تجربة إنسانية تستحق أن تضاف إلى تجارب الشعوب.. إنها تجربة عطاء إنساني قدمها إنسان الريف اليمني المتحمس للثورة والمقدر لظروفها. ثم هي مثار اعتزاز تستحق أن يفخر بها كل يمني لأنها تؤكد أن مواطنينا يقدرون الظروف الصعبة والمشكلات، ويبادرون بإمكاناتهم المتواضعة إلى حلها".

وفي شهور قليلة توقف دور هذه التعاونيات عقب اغتيال رائد هذه التجربة الناجحة، الشهيد إبراهيم الحمدي بتاريخ 11 أكتوبر عام 1977م.

مجلس إعادة إعمار ذمار (1982)

في 13 ديسمبر 1982م، تعرضت محافظة ذمار لزلزال بلغت قوته 6 درجات بمقياس ريختر، حيث أحدث الزلزال أضرارًا وخسائر كبيرة في الأرواح، حيث بلغ عدد الضحايا ما بين 1.507 إلى 2.500 شخص، وبلغ عدد المصابين نحو 1,500 شخص. بحسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. إن 42.300 منزل أصبحت غير صالحة للسكن، منها 11.380 منزلًا تعرض للتدمير الكامل، ومن جانب البنية التحتية فقد تضرر 131 مشروع مياه، ما أدى إلى خسائر كبيرة في اقتصاد الأرياف، وقدرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مجموع الخسائر الاقتصادية وخسائر البنية التحتية بمبلغ 2 مليار دولار.

في كانون الثاني/ يناير 1983م وضع مرسوم رئاسي نموذجا «من أعلى إلى أسفل» للتصدي لتحديات إعادة الإعمار: حيث أنشئ المجلس الأعلى لإعادة الإعمار ومكتبه التنفيذي ؛ وقد ترأس المجلس الأعلى رئيس الوزراء وأعضاء الوزارات الرئيسة، ورئيس وكالة التخطيط المركزية، ومحافظ ذمار، و تمثلت المهمة الأساسية للمجلس في تخطيط سياسة إعادة الإعمار، في حين تولى المكتب التنفيذي مسؤولية جمع البيانات وإجراء الدراسات، وتقدير التكاليف، وطرح المناقصات، والإشراف المحلي على العمل، وإعداد وتنفيذ برامج التعليم المحلي. وقد تألف المكتب التنفيذي من سبع وحدات رئيسة (وحدة التصميم، ووحدة الاشراف، ووحدة العلاقات العامة، ووحدة التمويل والإدارة، ووحدة إصلاح وبناء التعليم، ووحدة المساعدة الذاتية، ووحدة الزلازل) وقد ترأس جميع الوحدات الرئيسة المدير التنفيذي الذي كان عضوًا في المجلس الأعلى (سلطان بركات، 1993م).

وبغية الحد من البيروقراطية الحكومية وضمان التقدم السريع في عمليات إعادة الإعمار، تمتع المكتب التنفيذي بالاستقلال المالي والإداري عن الإدارات الحكومية الأخرى؛ وقد تعامل كل من المجلس الأعلى والمكتب التنفيذ مع إعادة الإعمار كجهد يقاد محليا، وكانت خطتها استئجار مقاولين محليين لإعادة بناء الوحدات المدمرة بالكامل، والتعاقد مع أصحاب المنازل لإصلاح الوحدات المدمرة جزئيا، حيث ذهبت مساعدات المانحين وحصة الحكومة من التمويل مباشرة إلى ميزانية المكتب التنفيذي، إلَّا أن الأخير أثبت بسرعة ضعفًا في الفعالية مع بدء تنفيذ إعادة الإعمار، فقد كان يفتقر إلى الخبرة في مشاريع الإسكان الواسعة النطاق، وبالكاد يمتلك القدرة على التنسيق أو المراقبة. كما ظهرت علامات المحسوبية في اختيار المستفيدين، وتضخمت ميزانيته نتيجة المبالغة في التوظيف.

بالتدريج، استعادت الوزارات المختلفة خارج نطاق المكتب التنفيذي مسؤولية مهماته ضمن نطاقها الوزاري، إلا أن ذلك جرى دون إنشاء هيئة للتنسيق لذلك حصل تداخل وازدواج واسع النطاق في إعادة الإعمار، كما أن الحكومة المركزية بالاتفاق مع البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى وافقت على تنفيذ أعمال التعمير عبر مقاولين خارجيين، وقد أعطى ذلك المانحين دوراً رائداً في تنفيذ جميع مراحل إعادة الإعمار، وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى انتشار الملاجئ السكنية غير الملائمة، باختصار كانت جهود إعادة الإعمار بعد الزلزال في ذمار غير ناجعة إذ تخلفت عن المواعيد النهائية، وتجاوزت الأرقام المثبتة في الميزانية، وفشلت في تحقيق أهدافها الإسكانية (سلطان بركات، 1993م).

صندوق إعادة اعمار صعدة (2007م)

بين عامي 2004ـ 2006 م تسببت ثلاث جولات من الصراع بمقتل مئات الجنود والمدنيين وإصابة آلاف آخرين. تضرر ما يقرب من 26.000 منشأة من الممتلكات الخاصة جراء ذلك الصراع، وشمل ذلك 21.500 وحدة سكنية و3.150 مزرعة ومشاريع تجارية أخرى؛ ناهيك عن الأضرار التي لحققت ب 1.060 مؤسسة عامة، منها 684 مسجداً و238 مدرسة[5] (التقرير السنوي 2014م، صندوق إعادة إعمار صعدة)، بلغت التكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة 600 مليون دولار[6] (مكتب الأمن القومي اليمني،2007)،و في يوليو 2007 خلال الجولة الرابعة من النزاع أنشئ صندوق إعادة إعمار صعدة[7]، تمثلت أهداف الصندوق في تقييم أضرار الصراع، وتقدير تكلفة إعادة الإعمار، وجمع الأموال اللازمة وإدارة عملية إعادة الإعمار، وحددت الميزانية بـ 55 مليون دولار لتمويل إعادة الإعمار الطارئة، يضاف اليها أي تمويل من مصادر وطنية ودولية.

واجهت عملية إعادة الإعمار تحديات كبيرة فقد أدى استمرار الصراع إلى إعاقة أعمال التعمير، وإهمال الصندوق للبنية التحتية العامة، حيث خصص 12% فقط من أمواله لإعادة بناء الهياكل الأساسية العامة، في حين ذهبت البقية لإعادة بناء الممتلكات الخاصة؛ ولم يكن التنفيذ فعالا حيث لم يقم برنامج إعادة الإعمار المتعاقد عليه ببناء ما يزيد عن 41 % من الوحدات السكنية المخطط لها، في حين أُنجز10 % فقط من عقود إصلاح المنازل الخاصة أو المؤسسات التجارية (التقرير السنوي 2014م، صندوق إعمار صعدة). إن عدم تضمين نهج أعاد الإعمار عنصر الشمول التام بعث مزيدًا من القلق بالنسبة لفرص الاستقرار الطويل الأجل، فقد كانت هناك اتهامات واسعة النطاق بشأن «التحيز في التعمير» مع توجيه جهود

إعادة البناء إلى مناطق معينة دون غيرها بناء على ولاءات شخصية وليس على احتياجات حقيقية، وكثيرًا ما أدى غياب الثقة المحلية بالحكومة المركزية إلى منع السكان للوكالات الحكومية من الوصول إلى مختلف المناطق، ما وجه عملية أعاد الإعمار في هذه المناطق إلى المنظمات الدولية غير الحكومية.

. إعادة إعمار قرية الظفير (2005م)

قرية الظفير تقع غرب محافظة صنعاء ضمن مديرية بني مطر وتعرضت القرية للتدمير نتيجة انهيار جبلي أدى إلى مقتل 96 شخصًا وجرح العشرات وبحسب وكالة الأنباء اليمنية أن الانهيار الجبلي أدى إلى تدمير 25 منزلا من أصل 31 منزلا.

هذا وقد تأسس مشروع إعادة قرية الظفير عام 2009م وذلك بافتتاح مشروع إعادة إعمار قرية الظفير السكني، ووزعت عن طريقه عقود التمليك الخاصة بالمتضررين والتي تتألف من مئة وحدة سكنية ، فيما بُنيت مشاريع البنية التحتية في المشروع التي تتضمن مشروع الكهرباء وربطها بالخطَ الرئيس، وتوفير الاتصالات على مساحة 88 متر مربع لإقامة كابينة ألياف ضوئية وتزويد القرية بخدمة الهاتف الثابت، وكذا أُنجزت طرق رئيسة وشوارع داخلية ورُبطت القرية القديمة بمشروع القرية الجديدة بطول كيلو ونصف كيلومتر شق وسفلته، ورُبط مشروع القرية الجديدة بالخط الرئيس صنعاء شبام بطول خمسة كيلو و400 متر شق وسفلته، ونُفذت الشوارع الداخلية والخط الدائري للقرية شق وسفلته بطول أربعة كيلو و200 متر طولي، وكذا الأرصفة جوار أحواش المنازل والجزر الوسطية بمساحة عشرة كيلو و500 متر مربع، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع للمياه والصرف الصحي ،وتنفيذ محطة كهروميكانيك لضخ المياه وتنفيذ تقنية جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي وذلك بعمل خزانات لكل وحدة، وتعدُّ هذه المبادرة من أنجح المبادرات التي نُفِذَت[8] (المركز الوطني للمعلومات، 2009م).

صندوق إعادة إعمار حضرموت والمهرة (2009م)

في أكتوبر 2008م وصلت بقايا إعصار مداري من المحيط الهندي إلى الشاطئ الشرقي لليمن، أدى الإعصار إلى هطول أمطار غزيرة في مناطق تعدُّ قاحلة في العادة، ما تسبب بفيضانات سريعة، تأثرت به محافظات حضرموت والمهرة على وجه الخصوص، بلغت التكلفة التقديرية الإجمالية للأضرار والخسائر 1.6 مليار دولار (المرفق العالمي للحد من الكوارث والأزمات، 2009م)؛ استجابة لذلك أُنشئ صندوق إعادة إعمار حضرموت والمهرة، وخضع صندوق حضرموت والمهرة لمجلس

إدارة رئاسة الوزراء، وقد شمل أيضا وزراء رئيسيين من بينهم وزير التخطيط والتعاون الدولي نائبًا لرئيس مجلس الإدارية؛ ووزراء المالية والشؤون القانونية والتربية والصحة العامة والأشغال العامة والبيئة والزراعة والداخلية، والطاقة؛ بالإضافة إلى الأمين العام لمجس الوزراء ومحافظي حضرموت والمهرة؛ وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والمحلية؛ وأعضاء من القطاع الخاص (المرفق العالمي للحد من مخاطر الكوارث، 2008م). تولّى صندوق حضرموت والمهرة مهمة التخطيط للتعمير وتنفيذه بالتنسيق مع السلطات المحلية، بالإضافة إلى ذلك كان غرض الصندوق تيسير التدخلات الإنسانية، والمساعدة على إنعاش الخدمات العامة، وإنشاء مراكز طوارئ في المحافظتين، جاء تمويل الصندوق من كل من الحكومة، والتبرعات المحلية، والنقد الخارجي، والمنح العينية. لم تُحَّول الأموال مباشرة إلى صندوق إعادة الإعمار، بل جرى تمريره من خلال وزارتي التخطيط والمالية (التقرير السنوي صندوق إعادة إعمار حضرموت والمهرة، 2016م)، كان يفترض بمجلس حضرموت والمهرة تحقيق درجة عالية من الاستقلال المالي والإداري، حيث كان يقدم تقاريره لمجلس الوزراء فقط، ولم يكن يمتلك علاقة مباشرة مع المانحين من حيث التمويل أو الإبلاغ أو الرقابة والتقييم.

كانت آلية التعمير الرئيسة في صندوق حضرموت والمهرة هي التحويلات النقدية الخاصة بـ "المساعدة الذاتية" لأصحاب المنازل أو أصحاب الأعمال المتأثرين بالفيضانات، قام الصندوق أيضًا بتمويل إعادة تأهيل وإعادة بناء 226 مشروعًا، إلا أن النقص المالي أدى إلى إعاقة قدرته على توفير مثل هذه التحويلات؛ فقد قدمت له الحكومة 42 مليار ريال يمني فقط «210 مليون دولار بحسب صرف 2009» وحتى مع التمويل الذي تلقاه فقد سعى الصندوق لتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة له، فوفقا لتقرير صدر عن مجلس إدارة صندوق حضرموت والمهرة أُنفق مبلغ 29.5 مليار ريال فقط «137.2 مليون دولار» في الفترة ما بين 2009 ـ2013م، أي ما لا يزيد عن 70 % من إجمالي التمويل الذي أتيح له (وكالة سبأ للأنباء، 2009م).

بصفة عامة، حققت جهود إعادة الإعمار التي أعقبت فيضانات 2009م نجاحًا محدوداً، وفقا للتقرير التقييمي الذي أعدَّه البنك الدولي إذ نجح الصندوق في إشراك السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاورات عن طريق التواصل المباشر مع المحافظين وكذا استخدم التحويلات النقدية المباشرة من أجل التعويض وتوفير فرص العمل للسكان المحليين، غير أن الصندوق ظل يفتقر إلى آلية للتنسيق أو إطار للمراقبة.

صندوق إعادة إعمار أبين – 2012م.

عام 2011م سيطر تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على أجزاء كبيرة من محافظة أبين واحتل المحافظة لمدة عام تقريبًا، قبل أن يتمكن الجيش اليمني من استعادة السيطرة على المحافظة (مركز اليمن للدراسات الاستراتيجية، 2012م)، و أدت العمليات القتالية إلى دمار واسع النطاق للممتلكات العامة والخاصة، بالإضافة لمقتل واصابة وتشريد آلاف السكان، وبلغت الاضرار المقدرة 125 مليار ريال «581.4 مليون دولار» (صندوق إعادة اعمار ابين، 2013م) ، وللبدء بعملية إعادة البناء وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمنطقة، أنشأت الحكومة في تموز 2012م صندوق إعادة إعمار أبين بموجب مرسوم رئاسي (سبأ نت، 2012م)؛ وقد خصصت 10 مليار ريال «46.5 مليون دولار» للصندوق لإنشاء وإجراء تقييمات للأضرار بالتعاون مع السلطات المحلية، غير أن صندوق أبين لم يبذل جهدًا يذكر لتعزيز قدرته على استيعاب هذا التمويل من الحكومة ومن المانحين، ومع أن إدارته التنفيذية غُيِّرت ثلاثة مرات ، إلا أنه لم ينجح في النهاية بإظهار أية نجاحات في إعادة الإعمار نتيجة لسوء الإدارة والفساد .

المكتب التنفيذي – 2013م.

أدَّت أحداث الصراع عام 2011م إلى وجود ضغط مكثف على حكومة الرئيس علي صالح ما دفع إلى استقالته، وانتقلت سلطاته عبر الانتخابات إلى نائبه عبد ربه منصور هادي ليصبح رئيسًا لليمن، وقبل أن تتشكل حكومة وفاق وطني لم يكن لهذه الحكومة النفوذ المؤسسي الكافي لتلبية توقعات الجمهور من أجل التغيير السياسي، ولا الموارد الاقتصادية اللازمة لتوفير خدمات عامة أفضل وتوفير فرص عمل مدرَّة للدخل، أدرك المانحون التحدي الذي يمثله كلٌّ من نقص التمويل ومحدودية القدرة على استيعاب التمويل الخارجي بفعالية، و تعهدت الجهات المانحة بتقديم ملايين الدولارات لليمن لتسهيل عملية الانتقال السياسي؛ ومع ذلك ونظرًا لتجاربهم السابقة في اليمن طالبوا بإنشاء مكتب تنفيذي بهدف ضمان فعالية المساعدات من خلال بناء قدرات الدولة (Maria-Louise، 2016).

عام 2012م اتفقت الجهات المانحة والحكومة اليمنية على إطار للمساءلة المتبادلة يحدد الإجراءات والالتزامات الرئيسة لكلا الطرفين، إذ اتفق الطرفان على إنشاء المكتب التنفيذي لدعم تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة وعلى أن يتولى البنك الدولي قيادة التنسيق الإداري والمالي والاحتياجات التشغيلية للمكتب (Maria-Louise، 2016) ، ومع استمرار الخلافات حول صلاحيات المكتب التنفيذي بين الجهات المانحة والحكومة اليمنية، أدى ذلك إلى تأخر إطلاق المكتب التنفيذي فمع أنه كان يفترض

أن يقدم الدعم خلال الفترة الانتقالية إلا أنه لم ينطلق حتى ديسمبر 2013م ولم يشرع في العمل إلا مطلع العام 2014م (BBC، 2017).

3. الدراسات السابقة

في هذا الجزء سنتناول أبرز ما تناولته الدراسات السابقة التي درست موضوع إعادة الإعمار في اليمن

ورقة بحثية "إطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن، مايو 2018م، حميد"

لقد سعت هذه الورقة إلى الخروج بإطار عمل مؤسسي لإعادة الإعمار في اليمن وذلك عن طريق استخلاص الدروس من تجارب إعادة الإعمار في أفغانستان والعراق ولبنان، بالإضافة إلى جهود إعادة الإعمار السابقة في اليمن وقد اقترحت الورقة إنشاء هيكل مؤسسي لهيئة إعادة إعمار مستقبلية في اليمن تتمتع بالديمومة والاستباقية وذلك لأن الصراعات

أثرت في تقديم الخدمات وأسهمت في تفاقم التفكك المناطقي والطائفي، الأمر الذي يجعل من غير العملي الاعتماد فقط على الهيئة العامة لإعادة إعمار ما بعد النزاع في جميع أنحاء اليمن، لذلك ينبغي لليمن اتباع نهج مؤسسي مختلط ومتعدد المستويات لإعادة الإعمار مع التنسيق الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة وخلصت الورقة إلى التوصيات الآتية:

على اليمن أن يقوم استباقا بإنشاء هيئة دائمة ومستقلة وعامة للتعمير بموجب مرسوم رئاسي، بحيث يتم الآتي:

- يجب أن تتمتع الهيئة العامة لإعادة الإعمار بآلية واضحة لتنسيق جهود إعادة إعمار ما بعد النزاع ، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي وتصميم السياسات؛ وتنظيم التمويل وجمع الأموال؛ والتنسيق مع السلطات المركزية والمحلية، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، وأصحاب المصلحة المحليين (من خلال عملية تنافسية تسمح لوحدات القطاع العام وشركات القطاع الخاص بالتنافس في المناقصات)؛ وإجراء رقابة وتقييم مستمرين لمستوى الشفافية والمساءلة.
- أن يكون لدى الهيئة العامة لإعادة الإعمار بروتوكولات خاصة بها للتوريد والتوظيف ودفع الرواتب.

- أن تتمتع الهيئة العامة لإعادة الإعمار بالقدرة على إنشاء مكاتب إعادة إعمار محلية فور حدوث أي نزاع.
- تمكين مكاتب إعادة الإعمار المحلية تمكينًا كاملًا من إدارة مشاريع ذات نطاق معين ضمن مجالات اختصاصها، بما في ذلك التقييم والتخطيط والتمويل المحلي وجمع الأموال وتنفيذ المشاريع والمراقبة والإبلاغ والتنسيق.
- وضع إطار عمل واضح للعمل والتنسيق لمشاريع طويلة الأجل والاستراتيجية مع جميع أصحاب المصلحة.
- إنشاء صندوق لجميع المانحين، سواء أكان يدار من قبل الهيئة العامة لإعادة الإعمار نفسها أم تشترك في إدارته هيئة إعادة الإعمار أم مصرف إنمائي دولي أم إقليمي يعمل كوصي على الصندوق.
- إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتقييم جنبًا إلى جنب مع الجهات الرسمية القائمة وذلك باستخدام نظامها الداخلي للرقابة والتقييم.
- ينبغي أن يتضمن مجلس إدارة الهيئة العامة لإعادة الإعمار ما يلي: ممثلين من مجتمع المانحين وممثلين عن مجلس الوزراء، مع ممثلين من القطاع الخاص بالإضافة إلى مدير تنفيذي؛ وينبغي أن يرأس المجلس نائب رئيس الوزراء لضمان حصوله على أعلى مستوى من الدعم.
- يجب تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة منصوص عليها بوضوح في المرسوم المُنشئ للمكتب، وأن تقتصر هذه المسؤوليات على التوجيه والأشراف على المستوى الاستراتيجي، بما يضمن امتلاك الإدارة التنفيذية لهيئة إعادة الإعمار المرونة المطلوبة لتنفيذ المشاريع بفعالية.
- يجب أن يتبع مجلس إدارة هيئة إعادة الإعمار عملية تنافسية وشفافة وقائمة على الجدارة لتعيين مديره التنفيذي ومديري مكاتب إعادة الإعمار المحلية وجميع الموظفين.
- على هيئة إعادة الإعمار أن تسعى إلى إشراك المهنيين والمواطنين اليمنيين في جميع القطاعات الاقتصادية على المستويات المركزية والمحلية لتسهيل الأعمال الفنية لإعادة الإعمار.

ورقة عمل "نظرة تحليلية اليمن بعد انتهاء الصراع، مارس، 2016م، ساسكيافان"

سلطت النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية الضوء على مبادرات التعافي الاقتصادي المبكر من أجل مساعدة الحكومة اليمنية ، حيث تناولت هذه النظرة الاتجاهات على المدي القريب والبعيد للاقتصاد اليمني، ثم تبين عدداً من المبادرات الاقتصادية ومبادرات الإنعاش الأخرى التي تحقق نتائج سريعة وملموسة وظاهرة وقد خرجت هذه الورقة بالنتائج الآتية:

- لا بديل عن التوصل إلى حل سياسي للحرب في اليمن، ولكن التخطيط لما بعد هذا الحل السياسي لا يقل عن ذلك أهمية، وتتمثل الأولويات القصوى في تقديم الإغاثة الإنسانية العاجلة وتوفير الأمن والحماية للتجمعات السكانية تأمين المنشآت والمرافق الحيوية.

- ينبغي على الجهات الرسمية والمدنية أن تنفذ عددًا من مبادرات التعافي الاقتصادي المبكر التي تحقق نتائج سريعة وملموسة وإيجابية من أجل أن تحظى بثقة السكان وتحافظ على زخم التقدم.

- اليمن لا يملك الموارد المالية أو الخبرات الكافية لتنفيذ هذه المبادرات؛ لذا من المحتمل أن تقوم الجهات المانحة الإقليمية والدولية بدور مهم في مبادرات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

- صياغة المبادرات بحيث تتناسب مع ظروف كل سياق وتراعي مجريات الصراع؛ ويجب أن تسهم هذه المبادرات في تخفيف حدة الصراع وتعزيز السلام، وإبعاد الأنشطة الاقتصادية في كل منطقة (ولاسيما بين الشباب) بعيدًا عن الاعتماد على الأنشطة القتالية.

- العمل على الانتقال السلس من المساعدات الإنسانية إلى مبادرات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وينبغي تجنب الاعتماد على المعونات، وتحفيز السكان المحليين على استئناف أو البدء في أنشطة إنتاجية.

- يجب أن يصمم صانعو السياسات إجراءات التدخل بحيث تُوضَعُ الأسس لمواجهة التحديات بعيدة المدى ومنها تزايد السكان وارتفاع نسبة الشباب بينهم، والاستنزاف المتواصل لاحتياطات الطاقة، وندرة المياه والغذاء، والمعدلات غير المستدامة من اختلال التوازن المالي والتوازن الاقتصادي الخارجي، وضعف نظم الحكم والإدارة المحلية، والطاقة الاستيعابية المحدودة للدولة.

- ينبغي إعطاء الأولوية لمبادرات التعافي الاقتصادي المبكر التي تركز على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتوفير فرص العمل على المدى القريب في مشاريع إعادة الإعمار، وزيادة نسبة الاعتماد على الذات في الإنتاج الزراعي، وتكوين رأس المال البشري.
- العمل الجاد على تحسين الاستقرار النقدي والمالي، وذلك بتخفيض الأسعار وتوفير الواردات الحيوية وإعادة الثقة في العملة المحلية، ومن بين وسائل المساعدة الممكنة تقديم الدعم المباشر للميزانية ولكن مع تخصيص الأموال لأغراض معينة وتطبيق نظام ملائم لمتابعة ومراقبة هذا الدعم.
- توفر مشاريع إعادة الإعمار كثيفة العمال تهدف إلى احتواء جميع الفئات مثل مشاريع البنية التحتية لتوفير فرص عمل كثيرة للأيدي العاملة اليمنية.
- لزيادة فرص العمل ونسبة الاعتماد على الذات في القطاع الزراعي، يمكن أن يقوم اليمن بتنفيذ استراتيجية إحلال فعالة لتقديم حوافز للمحاصيل الزراعية التي تستهلك قدرًا أقل من المياه ولا تسبب ضررًا مماثلا للقات.
- اليمن في حاجة ماسة لقصص النجاح؛ لذا ينبغي أن تتزامن مبادرات التعافي الاقتصادي مع حملة للتوعية العامة للسكان تهدف إلى إعطاء الشعور للشباب اليمني بأن لهم هدفًا في الحياة وأن عليهم دورًا في إعادة بناء الوطن.

دراسة بحثية رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار، يناير/2018م، فريق الإصلاحات الاقتصادية - اليمن (ERT)

حيث حرصت هذه الدراسة على إبراز رؤية القطاع الخاص في استمرار النشاط الاقتصاد وإعادة الإعمار؛ وقد وضعت الدراسة عددًا من السيناريوهات واقترحت الأدوار المقترحة للقطاع الخاص في إطار كل سيناريو محتمل.

السيناريو الأول: استمرار الحرب والصراع لسنوات قادمة

يمثل هذا السيناريو الأسواء بالنسبة لليمن ويعني المزيد من المعاناة الاقتصادية والإنسانية يوما بعد آخر؛ إذ إنه كلما استمرت الحرب فإن ذلك يعني استمرار تزايد الخسائر الاجتماعية المتمثلة في ارتفاع أعداد القتلى والجرحى وتزايد أعداد النازحين والمهجرين ... الخ، وفي ظل هذا السيناريو المرعب فقد اقترح فريق البحث عددًا من السياسات والتدخلات كالآتي:

- **تحييد الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل المعيشة، عن طريق:**

  - المشاركة في بناء ودعم آلية عملية (مبادرة تحييد الاقتصاد) متوافق عليها من جميع أطراف النزاع، تضمن تجنيب ما تبقى من بنية تحتية ومنشآت ومرافق اقتصادية.
  - العمل على تسهيل تدفق السلع والخدمات من وإلى اليمن عن طريق تسهيل إجراءات التفتيش.
  - دعم برامج التنمية الريفية المحلية لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات المجتمعية، عبر النقد مقابل العمل أو المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.
  - تهيئة مناطق آمنة لوصول المساعدات وتحويلها نحو المستفيدين.
  - إشراك القطاع الخاص في تقديم الأعمال الإغاثية والإنسانية عن طريق توفير السلع والدخول في المناقصات الكبيرة مع المنظمات الدولية.

- **تحسين الأوضاع الإنسانية وخاصة للفئات الأكثر تضرر، عن طريق:**

  - توفير المواد الغذائية الإغاثية ومياه الشرب النقية والمساعدات النقدية للمتضررين.
  - العمل على معالجة وتوفير الاحتياجات الطارئة لسوء التغذية.
  - تأمين الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات للمواطنين وخاصة توفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي.
  - توفير الوسائل البديلة في المجال الصحي (مثل الفرق الطبية المتنقلة) للمرافق التي تضررت سابقا.
  - تقوية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة الأوضاع الإنسانية.
  - دعم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لليمن وتعزيز جوانب التنسيق بين الجهود المحلية وجهود المانحين في هذا المجال.

- **مساعدة القطاع الخاص على البقاء في ظل الحرب، عن طريق:**

  - العمل على تأمين مصادر الطاقة اللازمة لبقاء العمليات الإنتاجية والنقل، وبالذات المشتقات النفطية والسماح للقطاع الخاص باستيراد احتياجاته منها على وفق ضوابط واضحة وبما لا يضر بالاحتياطي من العملات الأجنبية وبقيمة العملة الوطنية.
  - العمل على ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية.
  - التركيز على دعم مشاريع كثيفة العمالة وبالذات المشاريع الصغيرة عن طريق توفير مصادر التمويل.
  - مساعدة القطاع الخاص في إدارة المخاطر في أثناء الصراع عن طريق إعداد استراتيجية لمواجهة الأزمات.
  - تسهيل الحركة التجارية؛ لضمان حرية التجارة الخارجية وإبقاء جميع الموانئ مفتوحة.

- **السيناريو الثاني: إنهاء الصراع وتحقيق السلام**

يحدد في هذا السيناريو الأولويات في حال وُصِل إلى سلام، ويركز على الأولويات التي لها علاقة باستعادة سلطات الدولة سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم أمنية، إلى جانب الأولويات ذات العلاقة بأمن المواطن واحتياجاته الأساسية المتمثلة بالعدالة والتوظيف وتوفر الخدمات الأساسية، فضلاً عن أولويات دعم التحول المؤسسي (الإصلاحات المؤسسية) اللازم لتحقيق التنمية من جديد وبما يسهم في عودة اليمن إلى مضمار التنمية، **وتحددت الأولويات السياسية والأمنية والتي تضمن استعادة الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات العامة، وذلك عن طريق:**

  - وقف الصراع وجميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات والجماعات المسلحة الأخرى وضمان عودتها إلى ثكناتها.
  - إطلاق عملية سياسية جديدة واضحة المعالم والتوقيت الزمني تبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنتهي بالاستفتاء على الدستور الجديد.

- سحب الأسلحة المتوسطة والثقيلة من الجميع وإعادتها إلى الدولة مع تجريم حيازتها والاتجار بها.
- إعادة تأهيل البرنامج الوطني لنزع الألغام والاستفادة من خبراته السابقة في جوانب التدريب والتأهيل والتوعية بمخاطر الألغام والمتفجرات.
- تطهير مناطق الصراع من الألغام والقنابل والذخائر للمحافظة على الأرواح البشرية .
- إصلاح المؤسسات المسؤولة عن الأمن وإعادة انتشار قوات الأمن، والاستفادة من التنظيمات الاجتماعية التقليدية في حل إشكاليات الأمن، وإعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية.
- تفعيل قواعد الحكم الرشيد ومعايير الحوكمة فيما يتعلق بتحديد إجراءات صارمة لمكافحة الفساد .

- **تحددت الأولويات الإنسانية وإعادة الإعمار، وذلك عن طريق:**

- حصر ومعالجة الأضرار الإنسانية وإعادة الإعمار للمناطق والفئات المتضررة من الأحداث والإسراع في استيعاب مصادر التمويل المتاحة لإعادة الإعمار.
- إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الأحداث، مع إعطاء الأولوية للخدمات التعليمية والصحية، والطرق، والكهرباء، وشبكات المياه، وتشجيع عودة الطلاب إلى المدارس والجامعات.
- ربط التدخلات الإغاثية بأهداف طويلة الأجل تساعد على تقوية التأهيل المبكر والسريع للمجتمعات والأفراد وكذلك توفير سبل معيشية للأشخاص الذين فقدوا أعمالهم.
- إنشاء أو تمكين هيئة عليا للإغاثة لتقديم المساعدات (عينية أو نقدية) للفئات المحتاجة وتنسيق الأعمال الإغاثية بين الجهات المتعددة المقدمة للمساعدات.

- **أولويات تحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش سبل المعيشة، وذلك عن طريق:**

- إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية العامة المتوقفة وبالذات قطاعات النفط والغاز والكهرباء لما لها من دور في تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

- تنويع مصادر النمو الاقتصادي عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وإعادة تنشيط قطاع السياحة.

- انتهاج سياسات اقتصادية كلية (مالية، ونقدية، وتجارية) رشيدة تسهم جميعها في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي اللازم لتهيئة بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة، ومساعدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستدامة وبالأخص فيم يتعلق بعجز الموازنة العامة،وتخفيض معدلات التضخم ودعم استقرار قيمة العملة الوطنية وتكوين احتياطات كافية من العملات الأجنبية والحد من عجز ميزان المدفوعات.

- التركيز على المشاريع ذات الأثر التنموي الواضح والمباشر وذات الإمكانات المهمة في إيجاد فرص عمل.

- إشراك القطاع الخاص في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية .

- منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص كأفراد وشركات تجارية وإعادة تأهيل وإصلاح ممتلكاتهم المدمرة وبالذات المساكن والمنشآت الصناعية والخدمية إلى جانب العمل على حل مشكلة تأخر سداد القروض التي على القطاع الخاص وتراكم الفوائد بسبب الصراع.

- حشد المزيد من الدعم الخارجي بما يسمح بتمويل مشاريع إعادة الإعمار والمشاريع الجديدة اللازمة لتحقيق النمو.

- توسيع برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمبادرات الذاتية للشباب والنساء.

- **أولويات تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك عن طريق:**

- توفير الخدمات الأساسية لأعمال القطاع الخاص وتحسين البنية التحتية

والمرافق الأساسية للاستثمار.

- تنمية الصناعات الصغيرة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة، وتطوير أساليب مبتكرة لدعمها.
- إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل البنى المؤسسية اللازمة لتنفيذه والاشراف عليه.

اقترح الفريق في السيناريو الأول تكوين هيئة وطنية لتنسيق الدعم الإنساني في اليمن، وكذا اقترح إنشاء صندوق ائتماني متعدد الشركاء ويمثل هذا الصندوق الوعاء المالي لكل موارد الدعم الخارجي (قروض ومنح) التي يحصل عليها اليمن من شركاء التنمية ويعيد تخصيصها على القطاعات الاقتصادية المختلفة على وفق خطة إعادة الإعمار التي سيجري تحديدها.

ورقة بحثية "مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، أغسطس/2018م، لقد بحثت هذه الورقة في تجارب بعض الدول النامية في مرحلة ما بعد النزاع، والدروس التي يمكن تطبيقها على السياق اليمني، وتعمل على تقييم العوامل التي تؤثر في تطوير القطاع الخاص في اليمن مع مرور الوقت، بما في ذلك التحديات التي تواجه بيئة العلاقات العامة ومحاولات الإصلاح، وغير ذلك من الموضوعات وختمت هذه الورقة بالتوصيات الآتية:

يجب أن تكون التدخلات حساسة للنزاعات: لقد أدى النزاع المتعدد الأوجه والمتواصل في اليمن إلى إضعاف سلطة الدولة الرسمية ونشاط القطاع الخاص الرسمي مما سمح بظهور أطراف جديدة في اقتصاد الصراع؛ لذا يجب التحقق من التدخلات المبكرة لضمان عدم تمكين الجهات المنخرطة في النزاع والمفسدين المحتملين للسلام من الحد من تطوير القطاع الخاص الرسمي وتهديد الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي الشامل؛ ينبغي للأطراف الدولية التي تتدخل على أرض الواقع إنشاء آليه شاملة تشارك فيها الجهات الفاعلة التجارية المحلية مشاركة هادفة من أجل توفير دعم قوي في تعزيز بناء السلام وتمكين البيئات التجارية الملائمة.

بناء قدرات الأعمال المحلية لتنفيذ البرامج وإيجاد فرص العمل: يجب أن يعمل أصحاب المصلحة لضمان امتلاك الشركات المحلية للأدوات والمهارات اللازمة للاستفادة من التدخلات الدولية، وينبغي أن يشمل ذلك تسهيل نقل المعرفة، وخاصة المعرفة باستخدام التكنولوجيا في الأعمال التجارية، وذلك بتوفير برامج تعليم وتدريب للقوى العاملة في اليمن.

ينبغي أن يكون القطاع الزراعي هدفًا لأي تدخل مبكر: فالزراعة التي كانت توظف الجزء الأكبر من القوى العاملة اليمنية قبل النزاع، تأثرت في المقام الأول بديناميكيات الصراع في اليمن، ويجب أن تكون هدفًا لأي تدخل مبكر لتعزيز الاقتصاد، على سبيل المثال يمكن إنشاء برامج لدعم الأعمال التجارية الصغيرة في الزراعة وتقديم التدريب والمساعدة الفنية للمزارعين وكل من يأمل في إنشاء مشاريع صغيرة ومستدامة ذاتيًا.

استهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال: على الجهات الفاعلة الخاصة مساعدة الجهات الرسمية والمانحين الدوليين في تطوير آليات مالية مشتركة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال، كما ينبغي أن تستهدف هذه الإجراءات النساء والشباب على وجه التحديد وأن تساعدهم على بدء الأعمال التجارية نظرًا لضعف تمثيل هذه المجموعات في أنشطة القطاع الخاص.

ضمان وصول القطاع الخاص إلى التمويل: على المدى القصير ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين دعم العودة الكاملة للقطاع المالي الفعال بما في ذلك تثبيت البنك المركز اليمني؛ على المدى الطويل ينبغي توجيه الجهود لقيادة الإصلاحات في اللوائح البنكية وضمان وجود فرصة مناسبة للمستثمرين الأجانب لإنشاء بنوك في البلاد، فضلاً عن تأمين تدفق التحويلات وفي هذا الصدد، ينبغي للجهات الرسمية إنشاء آلية لضمانات الاستثمار لجذب تحويلات المغتربين اليمنيين للإسهام في الانتعاش الاقتصادي الوطني.

يجب أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر ذات الخبرة في اليمن هدفًا رئيسًا لجميع أصحاب المصلحة لدفع المزيد من الشمول المالي في جميع أنحاء اليمن؛ كما ينبغي تمكين البنوك وشركات التمويل الأصغر من تقديم خدمات مالية للأفراد وخدمات إدارة النقد للشركات الصغيرة إضافة إلى ذلك ينبغي تعزيز الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول في اليمن لتوسيع نطاق الوصول إلى المقترضين ذوي الدخل المنخفض.

إصلاح بيئة الأعمال: يجب على الجهات الرسمية إنشاء نظام ضريبي مناسب للأعمال، ومؤسسات مكافحة الفساد، وتشجيع الاستثمارات عبر تخفيف بعض اللوائح التي تقيد الاستثمارات الأجنبية وتثبط الشركات الناشئة، على وجه الخصوص، وعلى الجهات الرسمية التعامل و الاستثمار في القطاعات التحويلية مثل النقل والخدمات المالية والاتصالات والسياحة وإنتاج الطاقة وتجهيز الأغذية وتوزيعها.

مذكرة سياسية اليمن رقم (2) "التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال المرحلة المبكرة من فترة ما بعد الصراع في اليمن، مايو/2017م، ويلغريد انجلك"

لقد خرجت هذه المذكرة «ورقة السياسات البحثية» بعدد من الرسائل والتوصيات هي :

- يعدُّ استقرار الاقتصاد الكلي أمرًا أساسيا لتحقيق السلام وجني ثماره، فعلى المدى القصير تتمثل التحديات الرئيسة فيما يلي:

- إعادة بناء الأرصدة الاقتصادية الرئيسة والمؤسسات الاقتصادية الوطنية المركزية، وعلى رأسها الاحتياطات الأجنبية والبنك المركزي، وهي المرتكز للنظام المالي اليمني.
- استعاده الإيرادات المالية.
- استعادة قطاع النفط والغاز.
- تأسيس نظام المؤسسات المركزية، وذلك باستعادة نظام الإدارة المالية وآليته الخاصة بالمساءلة في أثناء تقديم خدمات إعادة الإعمار واستعادة الخدمات العامة.
- تعدُّ استعادة الحد الأدنى من رصيد الاحتياطيات الأجنبية أولوية لتمكين القطاع الخاص من التعافي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي؛ ينبغي أن يصل الحد الأدنى من أرصدة الاحتياطيات الأجنبية المتاحة بداية بما يتناسب مع استعادة الاستقرار الكلي إلى ما يقرب من تغطية واردات البلاد لمدة ثلاثة أشهر والمقدرة بمبلغ 4.5 مليار دولار خلال الفترة التي سبقت اندلاع الصراع.

- أن استعادة عمليات البنك المركزي على الفور تعدُّ شرطًا لا غنى عنه لتعافي الاقتصادي واستعادة الاستقرار الكلي؛ ومن ثمَّ يتعين على البنك المركزي أن يكون قادرًا على استئناف أداء وظائفه المالية الاعتيادية مجددًا والمتمثلة بالآتي:

- تقديم الخدمات كمقرض وملاذًا أخيرًا للنظام المالي اليمني.
- تحقيق التوازن في السوق الوطنية للمديونية الخاصة والعامة.
- تسهيل التجارة الدولية.

- ضمان استمرارية ومصداقية النظام المالي اليمني.
- أن استعادة التجارة بكامل إمكاناتها وإحياء قطاع النفط والغاز يتطلب تسوية أوضاع الديون الخارجية لتمكين المستثمرين من الوصول إلى التدفقات النقدية؛ فالمتأخرات المتراكمة على التزامات الديون الخارجية تمثل عقبة أمام استئناف أنشطة التجارة المعتادة.
- تحتاج اليمن إلى استعادة قاعدة إيراداتها المالية؛ فمسار إعادة الإعمار والاستقرار والتنمية في اليمن على المدى الفوري إلى المدى المتوسط والبعيد يعتمد على مدى قدرة الجهات الرسمية لزيادة الإيرادات المحلية لتمويل برنامج الانفاق العام، كما أن توفر الموارد الخارجية يؤدي دورًا مهمًا لتحقيق الاستقرار المبكر وتعافي سبل العيش، فضلاً عن ترميم النسيج الاجتماعي والمؤسسي لتحقيق التعافي المستدام.

- تؤدي ضرائب التجارة والاستهلاك دورًا مهمًا على المدى القصير في تعافي الموارد المالية، فالنظام الضريبي في اليمن لا يمثل مسبقا عقبة أمام الجهود الرامية إلى تعزيز تحصيل الإيرادات؛ بيد أن مرحلة ما بعد الصراع تتطلب نوعًا من «الاستجابة الطارئة» الأولية قصيرة الأجل لتمويل ودعم جهود إعادة الإعمار، وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية أن يتحقق الآتي:

- ترتيب إعادة إنشاء الإدارات الضريبية والجمركية على الوجه المناسب.
- الحد من التعقيدات الإدارية بما يتيح للجهات الرسمية إعادة الاضطلاع بوظائفها الأساسية دون إعاقة المؤشرات الأولية لتعافي القطاع الخاص.

- تعتمد وتيرة تعافي الإيرادات المالية وعائدات التصدير على المدى المتوسط (12–6 شهرًا) على السرعة والعمق اللذين يمكن بهما استعادة قطاع النفط والغاز، وتعتمد سرعة تعافي إيرادات القدرة الإنتاجية السابقة على:

- سرعة إعادة إشراك المستثمرين.
- الاستخدام الأمثل للاستثمارات المقدمة.
- ظروف الاستثمار المستقبلية المتاحة للقطاع، والتي ستثمر عنها اتفاقية حل الصراع في نهاية المطاف.

- أن بناء الثقة وفعالية أي برنامج إنفاق تتطلب جميعها استعادة العمليات المعتادة للموازنة.
- لن تكون هناك ثقة دون استعادة نزاهة ومصداقية الموازنة ومن أجل بناء الثقة بين الأطراف المعنية واستخدام الموارد المحدودة استخدامًا فعالا، سيكون من المهم ضمان وجود ضوابط أساسية لمنع تسرب الأموال، وفي ظل الافتراض بأن أولوية الإنفاق ستكون في البداية لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.
- أن الالتزام بالشفافة المالية والعمل بها سيمثل أحد الإجراءات المهمة لبناء الثقة.
- أن العملية الأولى لصياغة موازنة ما بعد الطوارئ سوف تكون محدودة بمدى القدرات المتاحة.

مذكرة سياسية اليمن رقم (3) "**جاهزية القطاع الخاص للإسهام في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن، مايو**/2017م ، **لورينت غونيت وآخرون**"

لقد تناولت هذه المذكرة ما تعرض له القطاع الخاص اليمني حيث أوضحت مدى جاهزية القطاع الخاص للإسهام في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن وختمت المذكرة بعدد من التوصيات التي من شأنها أن ترفع من جاهزية القطاع الخاص وتمكنه من الإسهام بفعالية في أنشطة إعادة الإعمار وخرجت بعدد من التوصيات التي من شأنها أن تسرع في إعادة الإعمار وتعافي القطاع الخاص ضمن العناوين الآتية:

دور القطاع الخاص في المرونة الاجتماعية والاقتصادية والتعافي:

- يحتل القطاع الخاص في اليمن مكانة مهمة فهو أداة لا غنى عنها لدعم عملية التعافي والمرونة الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إعمار اليمن.
- إلى حدٍّ ما يمكن قياس قدرة المجتمعات اليمنية على التعافي من آثار الحرب، من خلال حيوية الشركات التجارية المحلية التي توفر السلع والخدمات والوظائف للمجتمع.

توصيات على المدى القصير (3-6 أشهر) وتمثلت في الآتي :

- دعم البنك المركزي اليمني لاستئناف تقديم الدعم للتمويلات التجارية وإذا لزم الأمر توفير التمويل التجاري مباشرة لمستوردي المواد الغذائية الأساسية لغرض توفير شراء مخزونات غذائية جديدة من الخارج بصورة مؤقتة وطارئة.
- استعادة ربط النظام المصرفي اليمني ببقية العالم.
- دعم عملية وضع نظام فعال للفحص والتفتيش للسفن المتجهة إلى الموانئ اليمنية عن طريق طرف ثالث وذلك لتسهيل التجارة في أثناء فترة الصراع والفترة التي ستعقب انتهاء الصراع مباشرة.
- دعم قطاع البناء والتشييد لمساعدته في الحفاظ على المستوى الحالي من القدرة الإنتاجية والتوظيف في قطاع البناء والتشييد والمساعدة على تفادي التضخم في أسعار مواد البناء عند بدء عملية إعادة الإعمار.
- دعم المنشآت ـ التمويل الأصغر والصغيرة والمتوسطة ـ ورواد الأعمال، بما في ذلك الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وذلك بإعطائهم منح التعافي.

توفير الأسس الاقتصادية التحليلية للسلام: تتمثل في إجراء أعمال تحليلية دون الانتظار حتى تنتهي الصراع بهدف الإسهام بمنظور اقتصادي نحو عملية السلام، وهذا الأمر يكتسب أهمية خاصة لأن استدامة التسوية السلمية ستعتمد جزئيا على استدامة الاستقرار الاقتصادي الذي تقوم عليه وينبغي إدراج خطة تفصيلية أولية للعلاقات التجارية كجزء من خطة السلام المستدام.

توصيات على المدى القصير والمتوسط (6-26 شهر) تمثلت في الآتي:

- توفير ضمانات استثمارية للمساعدة في إدارة رأس مال القطاع الخاص لمشاريع البنى التحتية ومشاريع تقديم الخدمات وغيرها من التعاملات التي لن تستمر إلا إذا جرت حماية المستثمرين والمقرضين ضد مخاطر محددة.
- تمويل إعادة إعمار البنية التحتية التجارية لإحياء الأنشطة التجارية ومعالجة تدهور الأمن الغذائي.
- إنشاء مؤسسة مشتركة بين القطاع المالي العام والخاص لإعادة الهيكلة

بغرض مساعدة السلطات في جهودها لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، بحيث تشمل اختصاصات هذه المؤسسة ما يلي:

- ضخ رؤوس الأموال في المؤسسات المالية (المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر) التي تعدُّ قابلة للاستمرار بهدف استعادة سيولتها وتسريع عملية تعافيها.
- إنشاء نظام لتأمين الودائع لمساعدة البنك المركزي اليمني على استعادة ثقة المواطن في المؤسسات المالية.
- تقديم الدعم الفني للمؤسسات المالية الهشة لتسهيل إعادة هيكلتها، ويمكن أن يشمل ذلك أيضا مساعدة فنية للبنك المركزي اليمني لتسهيل العمليات المعقدة مثل عمليات الاندماج أو تصفية أو إنشاء بنك لتحصيل الديون المتعثرة.
- توفير التسهيلات المصرفية الكبيرة (بما في ذلك الضمانات) للوسطاء الماليين المؤهلين (البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ورؤوس الأموال الاستثمارية) من أجل ضخ السيولة وتسهيل استئناف التمويل رأس المال للقطاع الخاص.
- تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات المالية لتنفيذ إعادة هيكلة القروض المتعثرة.

ورقة سياسة "إعادة الإعمار والإصلاح في اليمن، إبريل/2019م، توصيات منتدى رواد التنمية"

أثمرت النقاشات المعمقة التي نفذها منتدى رواد التنمية التي تناولت احتياجات ومتطلبات عملية إعادة الإعمار والإصلاح، عن عدد من المبادئ الإرشادية والتوصيات التي يمكن الأخذ بها لمباشرة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في اليمن وتتمثل بالمبادئ الآتية:

تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وذلك بتنفيذ التوصيات الآتية:

- يوصي بإدراج تدابير لمكافحة التضخم في أي استراتيجية أمن غذائي.
- شدد على ضرورة الربط بين تلبية الاحتياجات العاجلة ووضع خطة تضمن

النمو الاقتصادي الدائم من وراء أي تدخل إنساني، حيث يقترح المنتدى خلق هذا الرابط عبر تشجيع المنظمات الإقليمية والدولية على الاستعانة بالقطاع الخاص اليمني على صعيد استيراد وتوصيل المواد الاغاثية والتنمية.

مواجهة التحديات المالية، وذلك بتنفيذ التوصيات الآتية:

- إعادة تشغيل قطاع النفط والغاز.
- يدعو إلى تقديم المساعدات المالية، إلا أنه يحذر من التدفق المفاجئ للمساعدات الخارجية لتغطية أي عجز مالي محتمل، ويشير المنتدى إلى أن المعونات المالية قد تحدث اضطرابات في السوق المالية مثل التضخم والارتفاع الحاد في الأسعار.
- يشدد على ضرورة صرف جميع الرواتب، بما في ذلك رواتب المؤسستين العسكرية والأمنية

توفير الحماية الاجتماعية، وذلك بتطبيق التوصيات الآتية:

- الحرص على تفضيل قطاع التعليم فإعادة بناء المدارس المتضررة يجب أن يرافقه خطط لاستثمارات أكثر شمولية وجدية في التعليم.
- تأسيس برامج تمكين لإعداد المنقطعين عن الدراسة والطلاب الجامعيين لدخول سوق العمل الإقليمي والمحلي.
- تأسيس برامج دراسات عليا لتحسين قدرات مسؤولي الدولة.
- وضع برامج لتدريب الشباب على المهارات اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج تنموية فعالة.
- تطوير برنامج لبناء السلام يُعنى بمحاربة الأيديولوجيات السلبية والمتطرفة.
- الحرص على أخذ السياق المحلي المجتمعي في اليمن بعين الاعتبار في جميع برامج الحماية الاجتماعية.

دور القطاع الخاص والمؤسسات المحلية في إعادة إنشاء أهم جوانب البنى التحتية، وذلك بتطبيق التوصيات الآتية:

- إعادة التأهيل الكامل للموانئ اليمنية، بما في ذلك المخا وسقطرى والمهرة.
- منح القطاع الخاص في اليمن دورًا أساسيًا في إعادة تشييد البنية التحتية، ويشدد على عدم إغفال الإسهام المحلي في عملية التعافي وتمكين المسهمين المحليين.
- إشراك القطاع الخاص اليمني في مشاريع إعادة الإعمار.
- الحرص على إعادة الإعمار وبالأخص مصادر الطاقة الكهربائية المتجددة.
- تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في اليمن.
- تقسيم عمليات إعادة تأهيل مطارات اليمن إلى مراحل، أولها هو الإصلاحات قصيرة الأمد التي تمكن المطارات من العمل وهذه الإصلاحات يجب العمل بها فورًا.

عدم إهمال صندوق الرعاية الاجتماعية ومشروع الأشغال العمل وذلك بالعمل على تقييمهما وتحسينهما على أساس التعامل معهما كشركاء منفذين وخلق الوظائف، وذلك بتأدية التوصيات الآتية:

- فرض سيادة القانون سيساعد على تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في عملية إعادة الإعمار والإصلاح، وهو ما سيوجد فرص عمل جديدة.
- النظر إلى جهود إعادة الإعمار على أنها أحد آليات دعم النمو الاقتصادي في اليمن.
- محاولة تشجيع الاستثمار الخارجي لفتح أسواق عمل للعاملين اليمنيين .
- إعادة بناء المصانع المتضررة أولوية؛ وذلك لإحياء دور القطاع الصناعي في اليمن.
- دعم قطاع الزراعة، كون هذا القطاع كان يستوعب 30% من القوة العاملة قبل النزاع.

إشراك المؤسسات اليمنية المحلية وتفعيل دورها، وذلك بتطبيق التوصيات الآتية:

- أن تُستَشار الشريحة اليمنية المحلية في المراحل الأولى من تخطيط إعادة الإعمار، والعمل على استيعاب الجميع.
- أهمية نزع سمة المركزية من عملية التعافي وإعادة الإعمار، وتفعيل دور السلطات المحلية في عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ.
- العمل على تقسيم جهود إعادة الإعمار على أساس المنطقة الجغرافية ونوع التدخل، فيُصنَّف التدخل على أساس وطني أو محلي، ومعرفة نوع هذا التدخل هل هو إغاثي أم إصلاحي أم تنموي.
- العمل على توفير خدمات الكهرباء لإعادة الإعمار.
- منح السلطات المحلية مسؤولية تصميم وقيادة مشاريعها الخاصة بإعادة الإعمار.

إعادة بناء مؤسسات الدولة وحكم القانون، وذلك بتنفيذ التوصيات الآتية:

- ضرورة أن تُمنح جهود إعادة الإعمار والإصلاح الأولوية لإعادة بناء مؤسسات الخدمات العامة، وتحسين الإدارة العامة والإدارة المالية، وإعادة تأهيل الجهازين الأمني والقضائي.
- وجوب اشتمال عملية إعادة الإعمار على إصلاحات سياسية تتواكب مع وجود محددات قانونية ملزمة في سبيل بناء الثقة في هذه العملية ويشدد على الحاجة لتنفيذ تدابير متينة وترتيبات مؤسساتية للحد من ممارسات الفساد في أثناء جهود الإصلاح وإعادة الإعمار.
- توفير إطارٍ عمليٍّ لضمان حسن تصميمها وتبنيها وتنفيذها لعمليات إعادة الإعمار.
- وضع خطط لا تغفل خصوصية النزاع لتفادي التوترات التي من شأنها أن تزيد الامر تعقيدا.
- تأسيس مكتب للإشراف على جهود التعافي وإعادة الإعمار وأن يقوم بإدارة التمويل وتنسيق السياسات المختلفة بين المانحين، وبتأسيس هذا المكتب تُحدَّد أدوار المشاركين اليمنيين والمانحين الدوليين بدقة وبوضوح.

- وضع آلية للإشراف ومكافحة الفساد بالتوازي مع عملية التعافي وإعادة الإعمار.

دراسة في مجلة "التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وبناء السلام المستدام في اليمن، أغسطس/2020م ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي".

تناول هذا الإصدار موضوع الدراسة من خلال خمسة محاور تناول المحور الأول: التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب والصراع (تقدير الخسائر والأضرار)، وتناول المحور الثاني: الإنعاش والتعافي الاجتماعي، وتناول المحول الثالث: الإنعاش والتعافي الاقتصادي، وتناول المحور الرابع: أولويات التعافي وإعادة الإعمار لقطاعات البنية التحتية، أما المحور الخامس: فتناول إعادة البناء المؤسسي وبناء السلام والتعافي الاجتماعي؛ وقد جرى التركيز على مرحلة الإنعاش والتعافي كونها تسبق مرحلة إعادة الإعمار وسنتعرض نتائج هذه الدراسة حسب محاورها ابتداء من المحور الثاني:

الإنعاش والتعافي الاجتماعي

ويحصل الإنعاش والتعافي الاجتماعي بخطوات منها:

أولاً: الحد من الفقر وتعزيز سبل كسب العيش ومواجهة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتتمثل أهداف الإنعاش والتعافي للحد من الفقر بـ:

- دعم العمل المؤسسي والاستراتيجي، معتمدين على الأولويات التي تتمثل بدعم تأسيس قاعدة بيانات شاملة تنبني على المسح الاجتماعي والاقتصادي لميزانية الأسرة؛ ودعم الجهود الوطنية في إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للتخفيف من الفقر في اليمن؛ وتأسيس نظام مستدام لمواجهة الفقر واحتمالاته في المستقبل؛ وإنشاء نظم شاملة لرصد وتقييم أوضاع الفقر والاستعداد لآثار التغييرات المناخية.

- تعزيز سياسات متعددة القطاعات لصالح الفقراء، وذلك بدعم الحماية الاجتماعية والزراعة والصيد لكسر حلقة الفقر؛ وبناء نظام حماية اجتماعية شاملة ومراعية للتغذية؛ دعم برامج ومبادرات توفير فرص عمل لائقة؛ والتركيز على صغار المزارعين والصيادين والاستجابة لأولويات المديريات؛ ودعم أصحاب المشروعات الشباب في مجال الزراعة لتعزيز النمو الاقتصادي لدعم واستثمار الوظائف وتنمية المهارات.

تتحدد أهداف الإنعاش والتعافي لتعزيز سبل كسب العيش بـ:

- توفير سبل العيش وفرص التمكين الاقتصادي والخدمات متعددة القطاعات لجميع فئات السكان.
- تحسين سبل العيش المجتمعية والأصول الإنتاجية والأمن الغذائي لتعزيز المرونة والاعتماد على الذات.
- دعم المجتمعات الضعيفة بالطاقة الشمسية من أجل فرص كسب العيش المستدام وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية.
- تأهيل وترميم البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بدعم لجان تنمية المجتمعات المحلية.
- إيجاد فرص عمل مؤقتة استنادًا إلى مشاريع التنمية المجتمعية.
- تأسيس منشآت في شتى القطاعات الفرعية عبر لجان التنمية المجتمعية.
- تحسين فرص سبل كسب العيش للنساء والشباب بواسطة برامج النقد مقابل العمل.
- خلق فرص عمل بالاستفادة من دراسات سوق العمل والتدريب على المهارات، وخصوصًا بين النساء.
- تأسيس منشآت صغيرة وذلك بالتدريب على الأعمال، وتوفير مستلزمات تأسيسها.

تتحدد أهداف الإنعاش والتعافي لمواجهة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بـ:

- الحد من العوامل المباشرة لاستمرار تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وذلك بدعم استئناف دفع المرتبات لموظفي الخدمة بصورة مستدامة في جميع أنحاء البلاد على وفق اتفاق استكهولم. دعم توفير القدرة على الوصول إلى الغذاء، ودعم توسيع برامج النقد مقابل العمل وبرامج المساعدات الغذائية مقابل تنمية الأصول.
- تعزيز مجالات الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء، وذلك بدعم برامج مساعدة الفئات الأكثر تضررًا من استمرار الصراع؛ ودعم توفير الوقود بصورة

مستدامة، وإعادة تشغيل الطاقة الكهربائية ودعم توفير أنظمة الطاقة الشمسية بأسعار ميسورة من أجل أنظمة الري الزراعية؛ ودعم تعافي أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية والحيوانية والصيد وتقديم الخدمات اللازمة والمواد الأولية ودعم مجالات التسويق والدعم الاستثماري؛ استمرار دعم النازحين والعمل على توفير المعالجات لعودتهم وبناء الأصول والإنتاج.

ثانيًا: الإنعاش والتعافي في قطاعات التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية (الصحة، والتعليم ، والحماية الاجتماعية).

وتتحدد أهداف الإنعاش والتعافي في القطاع الصحي، بـ:

- العمل على استمرار وتوسيع الجهود الخاصة بتعميق التدخلات الطارئة في مجال الصحة الإنجابية والأمومة والطفولة عبر المؤسسات الصحية الوطنية وبالشراكة مع المنظمات الأممية؛ والوقاية من انتشار الكوليرا والدفتيريا، والأمراض المنقولة والسيطرة عليها؛ تقديم خدمات الرعاية الحصة الأولية الأساسية على مستوى مراكز الرعاية الصحية الأولية.
- إعداد آلية سريعة ومناسبة لصرف مرتبات العاملين في القطاع الصحي وتوفير الحوافز المالية المجزية.
- ضمان توفير التمويل لتغطية النفقات التشغيلية للخدمات الصحية، والعمل على رفع قدرة العاملين الصحيين.
- دعم إعادة تأهيل المرافق الصحية.
- توفير المستلزمات الطبية والأدوية والخدمات الصحية المتنقلة للنازحين.

تتحدد أهداف الإنعاش والتعافي في القطاع التعليمي، بـ:

ضمان بقاء المدارس مفتوحة لاستمرار العملية التعليمة، وذلك بصرف بدلات للمعلمين المنقطعة رواتبهم؛ وتقديم وجبات مدرسية للبنين والبنات؛ وإنشاء فصول دراسية للتعلم المؤقت للأطفال النازحين؛ وتوزيع مواد نظافة وأثاث وكتب ومستلزمات للمدارس المستهدفة؛ وتوفير برامج متخصصة تتمحور حول الطفل في المناطق المتضررة بشدة؛ المساعدة في تمويل طباعة الكتاب المدرسي وإجراء الامتحانات الوطنية؛ تقديم الدعم النفسي والعاطفي للطلاب مما يتطلب بناء قدرات المعلمين على تقديم مثل هذا الدعم.

إعادة تأهيل المدارس المتضررة والمدمرة بإجراء ترميم للمباني بما فيها مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة؛ تدريب كادر التعليم المتخصص على جمع البيانات في حالات الطوارئ وتحليلها؛ تقديم المساندة الفنية والمالية لتطوير القدرات المؤسسية على المدارس والمرافق التعليمية.

تتحدد أهداف الإنعاش والتعافي لتحقيق الحماية الاجتماعية بالآتي:

- التركيز على تأسيس نظام شامل ومستدام للحماية الاجتماعية.
- تعزيز قدرات صندوق الرعاية الاجتماعية.
- وضع تدخلات ذات أولوية في الأمد القصير لمساندة القدرة على التكيف واستئناف وتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية.
- تصميم وتنفيذ برنامج للحماية الاجتماعية تعزز برامج ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر.
- تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة ذات القدرات الإنتاجية في مجالي الزراعة والصيد.
- دعم برامج الحماية الاجتماعية للأسر المحرومة.

الإنعاش والتعافي الاقتصادي

أولاً: استقرار الاقتصادي الكلي: استقرار المالية العامة، الاستقرار النقدي (سعر الصرف، والأسعار)

تتحدد أهداف الإنعاش والتعافي في المالية العامة، بالآتي:

- تنمية الإيرادات العامة وخصوصًا الضريبية بما يضمن تقليل الاعتماد على التمويل التضخمي والتمويل من الإيرادات النفطية على المدى الطويل.
- السيطرة على عجز الموازنة العامة عند الحدود المقبولة اقتصاديًا.
- رفع كفاءة تخصيص الإنفاق العام، بما يكفل رفع نسبة الإنفاق الاستثماري.
- تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية واختيار أقلها كلفة اقتصادية ومالية واجتماعية.

تتحدد أهداف الإنعاش والتعافي في الاستقرار النقدي، بـ:

استقرار سعر الصرف والتعافي للعملة الوطنية وذلك بدعم جهود السلام المستدام المفضي إلى الاستقرار الأمني والسياسي الدائمين وعودة الحياة إلى نصابها ومجراها الطبيعي؛ والعمل على وفق آلية محدد من شأنها تحقق التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية؛ وإعداد خطة أو استراتيجية لتنمية وتنويع الصادرات غير النفطية وتعزيز قدرتها التنافسية؛ استقطاب مدخرات المغتربين اليمنيين إلى الداخل؛ التفاوض مع المجتمع الدولي لدعم العملة الوطنية سواء عن طريق الودائع في البنك المركزي أو الإعفاء من الديون السابقة أو فوائدها أو تأجيل السداد مع عدم احتساب فوائد للفترة المقبلة.

استقرار الأسعار: وذلك بدراسة الاختناقات المسببة لارتفاع أسعار السلع الأساسية ومعالجتها؛ تشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار والرقابة على أسعار السلع الأساسية، تنفيذ الإعفاءات الضريبية على المدخلات الزراعية والطاقة المتجددة والمنشآت الصغيرة والأصغر، تطوير آليات الوصول للمحافظات بديناميكية عالية ومتابعة ضمان إيصال المواد الأساسية الغذائية إليها؛ تأمين زيادة رفع نسبة المخزون الاستراتيجي السلعي لمادتي القمح والدقيق في كل محافظة على حدة؛ تفعيل أنشطة دورية في حماية المستهلك والرقابة التموينية والسعرية على السلع؛ تخفيض عجز الموازنة إلى الحدود الآمنة وتمويله من مصادر حقيقية.

التشغيل وتوفير فرص عمل والحد من البطالة.

تحفيز النمو في القطاعات الإنتاجية (القطاع النفطية والقطاعات غير النفطية وقطاع الزراعة والصيد وقطاع الصناعة والخدمات).

أولويات التعافي وإعادة الإعمار لقطاعات البنية التحتية، وتضم القطاعات الآتية:

- قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- قطاع الطاقة.
- قطاع النقل.
- قطاع المياه والصرف الصحي.
- قطاع الإسكان.

إعادة البناء المؤسسي وبناء السلام الاجتماعي

أولاً: العناصر الأساسية للبناء المؤسسي كونه شرطًا لازمًا للشروع في إعادة بناء البنى التحتية والإنتاجية والخدمية وتتمثل بالآتي:

- صياغة عقد اجتماعي واقتصادي ومؤسسي جديد (دستور) يركز في بعده المؤسسي والاقتصادي على تعزيز الثقة لدى المواطنين بالدولة ومؤسساتها وحماية الفئات الأكثر ضعاف في المجتمع، وإيجاد مناخ استثماري ملائم لتوجهات القطاع الخاص وداعم له بصورة تسهم في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وزيادة دورهما الاقتصادي والاجتماعي.
- الشمولية في إعادة البناء المؤسسي، بمعنى التركيز على إعادة بناء المؤسسات الحكومية بشقيها المادي والبشري والتركيز على إعادة بناء القدرات.
- تجاوز إخفاقات التجارب السابقة لإعادة الإعمار في اليمن.

ثانياً: المتطلبات الداعمة لإعادة البناء المؤسسي وبناء السلام الاجتماعي، وتتمثل بالآتي:

- التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستدام ينهي حالة الصراع والحرب ويعيد الأمور إلى نصابها ويضع معالجات لكل التحديات والإشكالات وخاصة الناتجة عن تداعيات الصراع ويلغي كل المظاهر المسلحة على النحو الذي يجعل السلاح المتوسط والثقيل حصريا بيد الدولة، مع تنظيم حيازة وحمل السلاح الشخصي.
- اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان حماية حرية حقوق الإنسان.
- تعزيز التماسك الاجتماعي وذلك بخلق الفرص الاقتصادية المنصفة لجميع المناطق اليمنية بصورة تسهم في خلق فرص العمل اللائقة للجميع والتركيز على الأشخاص والفئات والمناطق الأكثر تأثرًا وضعفًا، تساعد في الحد من الفقر والتهميش للفئات أو المناطق كونها ستمثل بؤرًا جديدة للصراع.
- والعمل على تحسين الإدارة العامة، وإعادة بناء وإعمار كل المؤسسات الخدمية والإنتاجية بما ينهض بمتطلبات المرحلة.

- ضرورة تبني أجندة للإصلاح السياسي والاقتصادي لمعالجة الاختلالات في بنيان الدولة اليمنية، والاتفاق على الأولويات الاقتصادية للحكومات القادمة، وبالأخص في جانب السياسات الاقتصادية الكلية التي تعزز النمو الاقتصادي وتعمل على توفير السلع والخدمات الأساسية.

الدراسة الميدانية:

4. نتائج الدراسة الميدانية

بعد تحليل نتائج استجابات عينة الدراسة في المجموعات البؤرية حول المفاهيم الرئيسة للكوارث وإعادة الإعمار ،وتجارب ومبادرات إعادة الإعمار في اليمن ، بجانب استعراض أبرز ما خرجت به الدراسات السابقة حول موضوع إعادة الإعمار في اليمن، توزعت استجابة عينة البحث حول استراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن ضمن ثلاث مراحل من حيث التنفيذ، وتتمثل باستراتيجيات مرحلة ما قبل انتهاء النزاع (المرحلة الحالية) ويستمر العمل بها إلى أن ينتهي الصراع ، ثم تليها استراتيجيات مرحلة بعد انتهاء النزاع مباشرة (استراتيجيات التعافي) وتمتد مرحلة تنفيذها من 6 أشهر إلى سنة على الأكثر، ومرحلة إعادة الإعمار (استراتيجيات إعادة الإعمار) ويبدأ تنفيذها بعد مرحلة التعافي مباشرة أي بعد إنهاء النزاع مباشرة، وقبل الدخول في سرد هذه الاستراتيجيات ، نستعرض نتائج نقاش أفراد عينة البحث حول الأطر المؤسسية والقانونية لإدارة عمليات إعادة الإعمار ضمن مراحلها الثلاث في اليمن ، وهي كما يلي :

الهيئة العليا لإدارة عمليات الإعمار في اليمن.

إن الهدف من إنشاء هذه الهيئة هو إعداد استراتيجيات إعادة الإعمار والإشراف على تنفيذها في مختلف المراحل الزمنية وتهتم بإعداد الاستراتيجيات والتنظيم، والإشراف على تطبيق هذه الاستراتيجيات وتعديلها، وتتولى أيضا مسؤولية التقييم والمتابعة والحشد المحلي والوطني والدولي لعمليات تنفيذ هذه الاستراتيجيات والتمويل لها وأن تتمتع هذه الهيئة بالخصائص الآتية:

- أن يجري إنشاؤها بمرسوم رئاسي وذات استقلال إداري ومؤسسي.
- يجب أن تحدد سلطات هذه الهيئة تحديدًا واضحًا، ويصادق مجلس النواب على سلطاته.
- تتكون هذه الهيئة من وحدات فرعية تتمثل بوحدة التخطيط ووضع

الاستراتيجيات، ووحدة تنسيق العلاقات العامة، ووحدة المراقبة والتقييم، ووحدة الشؤون القانونية، ووحدة الإدارة المالية.

- يجب أن يكون للهيئة العليا بروتكولات واضحة ومرنة ومشجعة مع الشركاء والمانحين.
- يجب إنشاء صندوق مركزي لإعادة الإعمار في اليمن يُدار بالمشاركة مع الجهات المانحة بحسب الاتفاقات والتدخلات المبرمة مع تلك الجهات وتتولى الإدارة المالية الاشراف على الصندوق بحسب اللوائح والقوانين الضابطة والمحققة للنزاهة والشفافية.
- يجب أن يكون للهيئة العليا لإدارة الإعمار مرونة وسلسلة في الإجراءات بعيدًا عن التعقيدات الراديكالية في المؤسسات الحكومية.
- يتولى تنفيذ عمليات الإعمار هيئات مستقلة تنتشر في مختلف ربوع اليمن حاصلة على مصادقة الهيئة العليا لإعادة الإعمار بحسب اللوائح والتشريعات الضابطة والضامنة التي تؤكد قدرة هذه الهيئات على تنفيذ العمليات المناط بها.
- الهيئة العليا لإعادة الإعمار ليست معنية بتوفير رواتب موظفين المكاتب الفرعية المصادقة من قبلها.
- ترتبط المجالس المحلية بالهيئة العليا لإعادة الإعمار من خلال مكاتب أو وحدات الإعمار المحلية تعتمد من خلال مصادقة المجلس ومصادقة الهيئة العليا على حدٍّ سواء، وتكون ضمن طائلة التشريعات النافذة للهيئة العليا وتتمتع باستقلال إداري وصلاحيات نافذة ضمن إطار اختصاصها بعيد عن تأثير المجلس المحلي.
- من أجل تشجيع التعاون الأهلي تُعَمل صناديق مالية محلية مستقلة تحظى بالدعم من قبل الهيئة العليا لإعادة الإعمار وتخضع للقوانين والتشريعات الضامنة والمحققة للنزاهة والشفافية، الأمر الذي سيشجع المبادرات على أوسع مستوى في القرى والأرياف.
- يحق للمانحين الدوليين عمل هيئات محلية مستقلة لإعادة الإعمار في اليمن مصرحة ومرخصة من قبل الهيئة العليا لإعادة الإعمار في اليمن، وأن تعمل على وفق أطر قانونية واضحة بما يحفظ سيادة الدولة وحفظ

السلم الاجتماعي، وأن تمر التمويلات الخاصة بهم عبر الصندوق المركزي لهيئة إعادة الإعمار في اليمن، وأن يسهم الشريك صاحب الهيئة المحلية بنسبة لا تقل عن 50% في تمويل مشروعات الهيئة العليا لإعادة الإعمار بصفة عامة مالم يكن هناك استثناء بحسب العقد المبرم مع الهيئة العليا لإعادة الإعمار.

- تقوم الهيئة العليا لإعادة الإعمار بعمل تقرير أسبوعي محدث عن سير أنشطة الإعمار في اليمن ويشارك على المستوى المحلي والدولي من أجل المراقبة المجتمعية ومن أجل الحشد وخلق نماذج النجاح.
- تقوم الهيئة العليا بالكشف عن أي عمليات فساد بالوثائق والأدلة وإحالة القضايا إلى المحاكم المدنية المحلية في المحافظات أو المديريات التي تقع ضمن دائرة الاختصاص، بما يضمن خلق الثقة لدى الناس، الأمر الذي سيجعل منهم رافدًا قويًا وفعالًا في إعادة الإعمار الذاتي.
- النتائج الميدانية وفقًا لهدف الدراسة : تحديد الاستراتيجيات المناسبة لإعادة الإعمار في اليمن.

الاستراتيجيات المقترحة لإعادة الإعمار في اليمن:

إن اليمن بحاجة إلى استراتيجيات للإعمار تتضمن مجموعة من المبادئ وهي : أن تكون وقائية، شاملة ،وتمثل جزءًا من خطط تطوير المستقبل، ومرنة، وتحقق الاستدامة، وقد توصلت نتائج الدارسة إلى ضرورة العمل ضمن ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى تتضمن استراتيجيات مرحلة ما قبل انتهاء النزاع (المرحلة الحالية):

تعدُّ هذه مرحلة جمع المعلومات ووضع التوقعات والسيناريوهات المحتملة، وبناء على هذه المعلومات ستُوضع السياسات والخطط والاستراتيجيات وتوزيع الأدوار للاستعداد والوقاية والتخفيف من أثر الكارثة أو الصراع وستتوزع الاستراتيجيات على وفق هذه الإجراءات كالآتي:

الاستراتيجيات الوقائية: هي استراتيجيات تهتم بمنع نشوب بؤر جديدة للصراع أو الكوارث وفي الوقت نفسه تسعى إلى تحقيق دعم بناء السلام وإنهاء النزاع وهي كالآتي:

استراتيجية تعزيز السلم الاجتماعي: وذلك بتبني أنشطة تشجع مبادرات السلام والتعايش والقبول بالآخر، وتُستهدف المناطق ذات الحساسية وذات التوتر المجتمعي وتعزيز القناعة لدى المجتمع ونخبه بمخاطر استمرار النزاع والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتنمر على الفئات الضعيفة والمهمشة.

استراتيجية بناء السلام: وتتحقق بدعم مبادرات الصلح بين الأطراف المختلفة المتنازعة وأن تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة يعيش فيها الجميع، وفي الوقت نفسه تسعى إلى دور القضاء والنظام العدلي في اليمن.

استراتيجية المواجهة: وذلك عن طريق تجهيز المجتمعات المتوقع تعرضها لكوارث بيئية أو صحية أو غير ذلك من الكوارث أو حتى نزاع بالوسائل اللازمة التي تمكن السكان من مواجهة هذه التهديدات وتحقق لهم النجاة والسلامة.

استراتيجية دعم الاستقرار: وذلك بتحقيق الاستقرار في مختلف نواحيه الاقتصادية والأمنية والبيئية والسياسية ويكون بضبط أسعار العملة ودعم استمرار أنشطة البنك المركزي وعودة الحكومة ومزاولة أنشطتها والحفاظ على استمرار الخدمات الشغالة والحيلولة دون توقفها، والحرص على عدم تدهور الأوضاع والبقاء عند الوضع الحالي في أسوأ الحالات ما لم يكن في الإمكان القيام بالتحسين.

استراتيجية الأمن الغذائي: وتكون بالحرص على توفير مخزون سلعي من المواد الغذائية الأساسية تلبي احتياجات السكان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل وينبغي إشراك وتشجيع القطاع الخاص ومنحه التسهيلات والحوافز.

استراتيجية إشراك المجتمع في الأمن: وتكون بتشجيع مبادرة المناصرة المجتمعية في مكافحة الجريمة وأن المواطن شريك وصانع أساس للأمن.

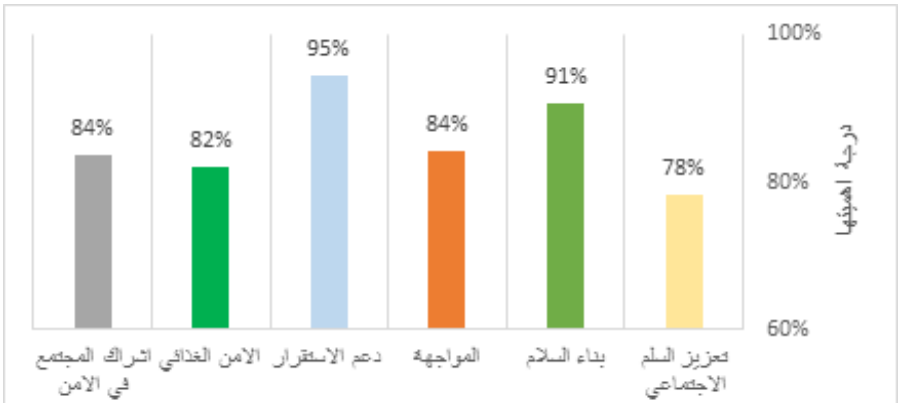

شكل 6: الاهمية النسبية للاستراتيجيات الوقائية

وفي الشكل المجاور نجد أن الأهمية النسبية لاستراتيجية «درجة الأهمية لهذه الاستراتيجية» دعم الاستقرار تساوي 95 %، وفي المرتبة الثانية أتت استراتيجية بناء السلام بأهمية بلغت نسبيتها 91 %، أما استراتيجية المواجهة واستراتيجية إشراك المجتمع في الأمن مثلتا 84% لكل منها، وبلغت الأهمية لاستراتيجية الأمن الغذائي نسبية 82 %، أما استراتيجية تعزيز السلم الاجتماعي حصلت على 78 % من حيث أهميتها النسبية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ من الشكل أدنى أن جميع الاستراتيجيات الوقائية تقع في حدود فترة الاستجابة مهمة جدًا عدا استراتيجية تعزيز السلم الاجتماعي فهي تقع ضمن فترة الاستجابة مهمة بحسب إجماع جميع الحلقات البؤرية المركزة

شكل 7: درجة الأهمية الاستراتيجيات الوقائية على وفق بدائل استجابة عينة الدراسة

والجدول الآتي يستعرض الأهمية النسبية للاستراتيجيات الوقائية حسب المحافظات التي طُبِّق فيها

جدول 3: الأهمية النسبية للاستراتيجيات الوقائية حسب المحافظات

م	الاستراتيجيات الوقائية	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	تعزيز السلم الاجتماعي	75%	78%	81%	78%
2	بناء السلام	85%	95%	92%	91%
3	المواجهة	87%	82%	84%	84%
4	دعم الاستقرار	93%	95%	95%	95%
5	الأمن الغذائي	82%	75%	89%	82%
6	إشراك المجتمع في الأمن	72%	90%	89%	84%

استراتيجيات التخفيف: هي استراتيجيات تهتم بالتقليل من أثر الصراع أو الكوارث على المواطنين والمجتمع والدولة عمومًا وتتمثل بالآتي:

استراتيجية إغاثية: وذلك بحشد الجهود الإنسانية في دعم المجتمعات المتضررة والضعيفة والهشة، والنازحين في الجوانب الغذائية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية.

استراتيجية تعزيز الثقة: وتتمثل في حشد الجهود والشراكة مع المنظمات الدولية والشخصيات النافذة للقيام بمبادرات تحيد المدنيين ومبادرات الإفراج وتبادل الأسرى، ومبادرات لخلق مبادئ مشتركة تؤمن بها جميع الأطراف بعدم استهداف المواطنين والبنى التحتية وفقا للقانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف).

استراتيجية تفعيل مؤسسات الدولة: وتكون بتسخير الإمكانات وتمكين المؤسسات الحكومية من العودة إلى أرض الوطن؛ فاذا كانت الحكومة بمؤسساتها غير مستقرة فلا يمكنها أن تحقق الاستقرار لمواطنيها، ويتضمن ذلك عودة مجلس النواب، وأيضًا تمكين الدولة من تصدير النفط والغاز وتحصيل الموارد المختلفة.

استراتيجية إعمار طارئة: وتنفذ في المناطق المستقرة ويجري إعمار وتأهيل المرافق الضرورية التي تمثل أولوية ملحة وبتأهيلها سيكون لها تأثير إيجابي مباشر وسريع.

استراتيجية تحفيز القطاع الخاص: وذلك بتبني مبادرات تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص مثل تسهيل تدفق البضائع ومرونة حركة النقل الداخلي ويجري تبنى هذه المبادرات من قبل جميع أطراف النزاع، وأيضا فتح الموانئ وتأهيلها.

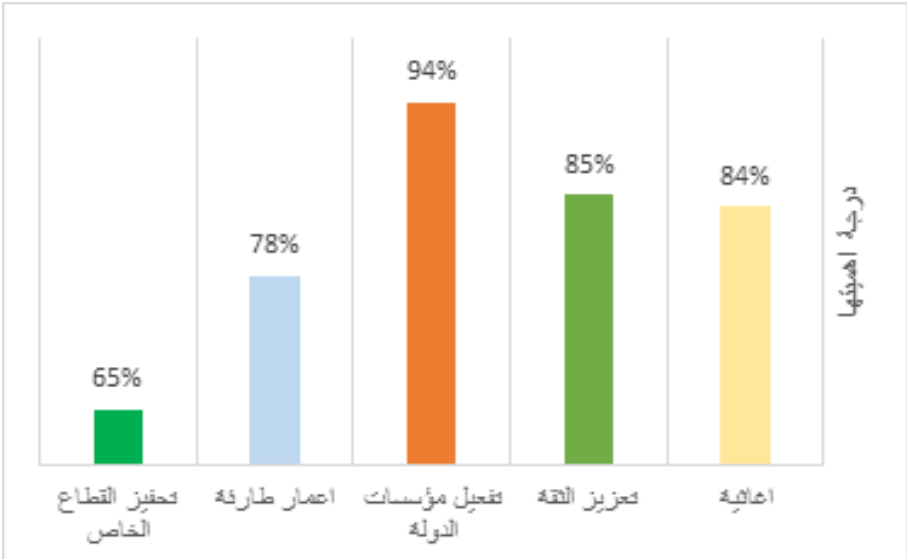

شكل 8: الاهمية النسبية لاستراتيجيات التخفيف

وفي الشكل المجاور نجد أن الأهمية النسبية لاستراتيجية «درجة الأهمية لهذه الاستراتيجية» دعم تفعيل مؤسسات الدولة 94 %، وفي المرتبة الثانية أتت استراتيجية تعزيز الثقة بأهمية بلغت نسبيتها 85 %، أما استراتيجية الإغاثة قد أتت 84 %، وبلغت الأهمية النسبية لاستراتيجية إعادة الإعمار الطارئة 78 %، وأخيرًا أتت استراتيجية تحفيز القطاع بأهمية بلغت نسبيتها 65%-78% هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ من الشكل الأدنى أن الاستراتيجية الإغاثية واستراتيجية تعزيز الثقة واستراتيجية تفعل مؤسسات الدولة تقع ضمن الاستجابة مهمة جدًا، أما استراتيجية الإعمار الطارئة واستراتيجية تحفيز القطاع الخاص تقع ضمن الاستجابة المهمة بحسب إجماع جميع الحلقات البؤرية.

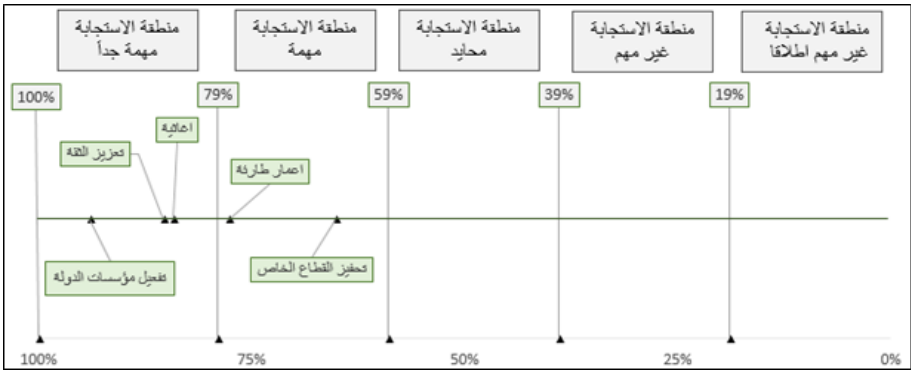

شكل9. درجة الأهمية الاستراتيجيات التخفيف على وفق بدائل استجابة عينة الدراسة

والجدول الآتي يستعرض الأهمية النسبية لاستراتيجيات التخفيف حسب المحافظات التي طُبِّق فيها

جدول 4: الأهمية النسبية لاستراتيجيات التخفيف حسب المحافظات

#	استراتيجيات التخفيف	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	إغاثية	87%	82%	84%	84%
2	تعزيز الثقة	83%	88%	84%	85%
3	تفعيل مؤسسات الدولة	97%	95%	91%	94%
4	إعمار طارئة	85%	77%	72%	78%
5	تحفيز القطاع الخاص	63%	63%	69%	65%

استراتيجيات للاستجابة الطارئة:

هي استراتيجيات تهتم بالاستجابة السريعة والمنظمة في حال حدوث الكوارث الطارئة والأحداث المفاجئة غير المتوقعة أو طارئة ومنها:

استراتيجية الطوارئ الإغاثية: وفقا لهذا الاستراتيجية يحدث التدخل لأغراض الإغاثة الطارئة للأحداث السيئة التي قد تحصل بطريقة مفاجئة ويُفعَّل العمل بها في حال حدث زلزال أو فيضانات أو أوبئة في منطقة ماء، أو حرائق وعليها ينبغي أن تكون الهيئة العليا لإعادة الإعمار لديها الإمكانات والموارد المالية اللازمة

والصلاحيات في الشروع المباشر والسريع في إجراءات الإنقاذ والإسعاف.

وكما نلاحظ من الشكل التوضيح الأدنى أن الأهمية النسبية لهذه الاستراتيجية 74% وهي تقع ضمن حدود الاستجابة مهمة بحسب إجماع جميع الحلقات البؤرية المركزة.

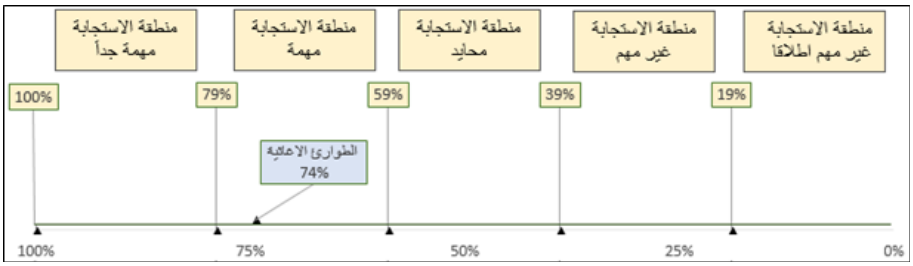

شكل 10: درجة الأهمية الاستراتيجيات الطوارئ على وفق بدائل استجابة عينة الدراسة

والجدول الآتي يستعرض الأهمية النسبية لاستراتيجيات التخفيف حسب المحافظات التي طُبِّق فيها

جدول 5: الأهمية النسبية لاستراتيجيات الطوارئ حسب المحافظات

م	استراتيجيات الطوارئ	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	استراتيجية الطوارئ الإغاثية	75%	72%	77%	74%

استراتيجيات ما بعد النزاع مباشرة (مرحلة التعافي)

تسعى هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق التعافي وهي المرحلة التي تسبق عمليات إعادة الإعمار ففي أثنائها يعود النازحون وتتوقف الأعمال الحربية وتفتح الطرقات ويُفرج عن الأسرى.. الخ، وتمثل استراتيجيات هذه المرحلة ركيزة أساسية للدخول في عملية الإعمار وهي :

استراتيجية بناء السلام: يبدأ تفعيل هذه الاستراتيجية فور انتهاء الصراع مباشرة وفيها تُنفَّذ مبادرات متنوعة توعي الناس بأهمية السلام وتقبل الآخر وتوضح لهم بشاعة الحرب وآثارها، وأيضًا تسعى هذه الاستراتيجية إلى دعم الدولة في إيجاد أطر قانونية تجرم أعمال العنف، ومبادرات تشجّع الناس على التخلص من الأسلحة.

استراتيجية العدالة الاجتماعية: خلال هذه المرحلة يجب تبني مبادرات المصالحة بشتى أنواعها وإرضاء المظلومين وتطييب نفوسهم، وأن تعدُّ تضحياتهم من أجل الوطن، وأن يحظوا بالتكريم والتعويض والعمل على تخفيف حدَّة الاختلافات وخلق أرضية مشتركة وأيضا تشجيع المبادرات الإعلامية الشاملة التي تعزز هذه المرحلة والتصدي وتجريم كل عمل من شأنه أن يثير الضغينة أو التنمر الفردي أو الفئوي أو المذهبي.

استراتيجية العودة إلى المنزل: وتسعى هذه الاستراتيجية إلى إنهاء جميع مخيمات النزوح وأماكن الإيواء المختلفة كالمدارس أو المرافق الحكومية وذلك بحصر جميع تجمعات النازحين وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم وتعويضهم وبناء منازلهم المدمرة، وإعادة تأهيلها، وإعطائهم حوافز مالية للتأقلم عند العودة التي تمكنهم من العودة إلى قراهم ومدنهم التي أتوا منها قبل الصراع.

استراتيجية التعمير الطارئ: في هذه الاستراتيجية يجري التعاقد باتباع نهج المقاولين بعد تحديد الاحتياجات بحسب الأولويات الطارئة. الشروع في التعمير من قبل شركات كبيرة سواء محلية أم دولية وتُستهدف الطرقات الحيوية والمدارس والموانئ والمطارات وقطاعات البنية التحتية الأساسية كهرباء، وماء، وصحة ... لأن إعمار هذه القطاعات ستعدُّ ركيزة أساسية لمرحلة الإعمار الشامل.

استراتيجية لا للجوع لا للمرض: في هذه الاستراتيجية تستمر الأنشطة الإغاثة الغذائية للمجتمعات الضعيفة والمعدمة ويُوسَّع انتشار الخدمات الصحية المتنقلة ويُعْمل على إيجاد مشاريع كثيفة العمالة واعتماد استراتيجية النقد مقابل العمل وفي حال الفئات الضعيفة يُفعَّل دور صندوق الضمان الاجتماعي.

استراتيجية التعافي الاقتصادي المبكر: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز العملة المحلية وتخفيض الأسعار إلى المستوى التي كانت عليه قبل اندلاع الحرب وتعزيز دور البنك المركزي وتمكين المالية العامة للدولة من مزاولة مهامها وتشغيل الموانئ والمطارات وتصدير الغاز والمشتقات النفطية، وصرف رواتب الموظفين بصفة دائمة دون انقطاع.

استراتيجية دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحفيز القطاع الخاص وتوفير الضمانات اللازمة لممارسة مهامه بسهولة دون مخاطر، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى توسيع أنشطة مؤسسات الإقراض والتمويل الأصغر والتي تخلق المشاريع الصغيرة والتي تخلق عمالة كثيرة وتوجيه

حوافز الإقراض في اتجاهات ومجالات محددة كالقطاع الزراعي والحيواني أو السمكي مثلا (قطاعات انتاجية).

استراتيجية العودة إلى الحياة الطبيعية: حيث تستهدف هذه الاستراتيجيات إنهاء جميع التشكيلات العسكرية غير الرسمية التي كانت منخرطة في العمليات القتالية في أثناء فترة النزاع حيث يجري استيعاب هؤلاء المقاتلين إما لينخرطوا ضمن مؤسسات جيش الدولة، أو ضمن المؤسسات الأخرى، أو بحسب دراسة تعد لتحديد الرغبات وتُقدَّم المكافئات المجزية مقابل تخليهم عن السلاح وتأهيلهم ليكونوا أصحاب مشاريع صغيرة وإعادة إدماجهم في المجتمع والعمل على عودتهم إلى الحياة الطبيعية بعيدًا عن الصراع.

استراتيجية الأمن مسؤولية جماعية: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تبني المبادرات المجتمعية الداعمة للأمن، حيث يعدُّ الأمن أرضية محفزة للمستثمرين ويعدُّ ركيزة أساسية ضامنة لديمومة جميع أنشطة إعادة الإعمار، ويشمل ذلك بث الإحساس بالأمان في أوساط الناس وإعادة إحياء القيم النبيلة في المجتمع اليمني وكذلك تشجيع مبادرات نزع الألغام ومبادرات الحماية للفئات الضعيفة، وتعزيز شراكة الأقسام الشرطية مع المجتمع، ودور المحاكم والقضاء

استراتيجية الإعلام البناء: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تبني مبادرات وعقد اجتماعي إعلامي يحد من الإعلام الهدام الذي يثير الصراعات والنزاع وأن يكون عمل الإعلام يستند على الحجة والبينة وإلا يكون منبرًا للحشد الطائفي أو المناطقي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجري تبنى جميع المبادرات الإعلامية البناءة التوعوية في مجال بناء السلام، ومجالات الإعمار، والمساءلة الاجتماعية، والشفافية المؤسساتية.

استراتيجية إعادة مؤسسات الدولة: يعدُّ وجود الدولة أمرًا أساسيا في خلق الاستقرار وستتبنى هذه الاستراتيجية مبادرة بناء مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة، ابتداء من الاستفتاء على الدستور وتشكيل الأقاليم والمحليات وتعزيز شكل نظام الحكم الذي توافق عليه اليمنيون.

ويستعرض الشكل الآتي الأهمية النسبية لهذه الاستراتيجيات حيث تعدُّ استراتيجية إعادة مؤسسات الدولة ذات أهمية نسبية مطلقة بلغت 100 %، وأيضا بلغت الأهمية النسبية لاستراتيجية العودة إلى الحياة الطبيعية واستراتيجية التعافي الاقتصادي المبكر 98 % لكل منها، وكذا نلاحظ أن بقية الاستراتيجيات حصلت على أهمية

نسبية لا تقل عن 80 % عدا استراتيجية دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة حيث بلغت أهميتها النسبية نحو 70 %

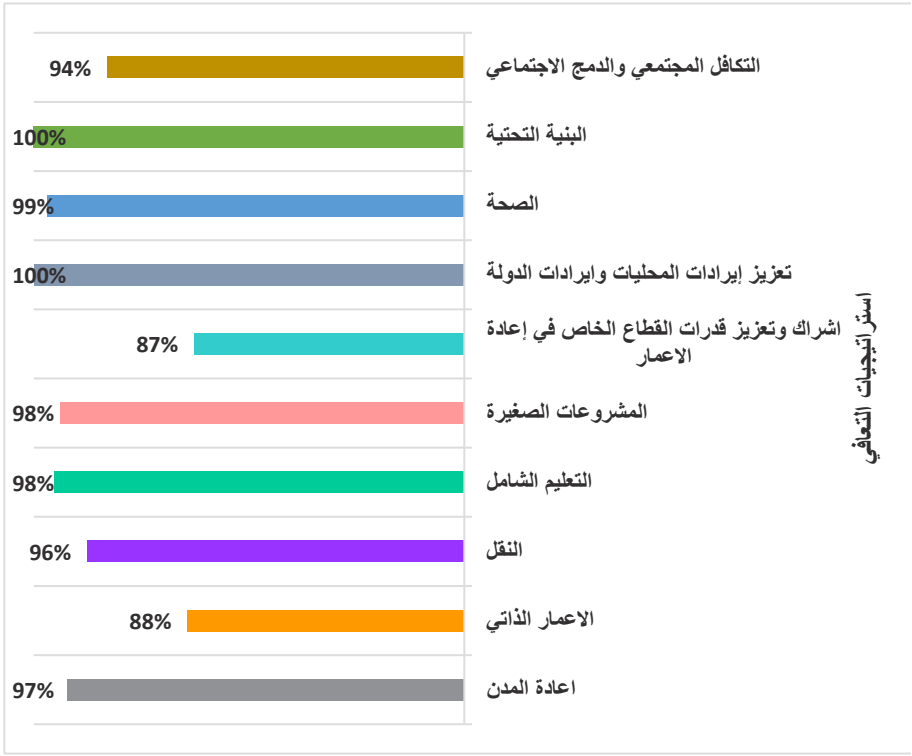

شكل 11: الأهمية النسبية لاستراتيجيات التعافي

وبالنظر إلى الشكل الآتي نلاحظ أن جميع الاستراتيجيات تقع ضمن منطقة الاستجابة مهمة جدًا، عدا استراتيجية دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة فهي تقع ضمن منطقة الاستجابة مهمة وذلك بحسب إجماع أعضاء وأفراد مجموعات المناقشات البؤرية المركزة التي طُبِّقت في المحافظات المعنية.

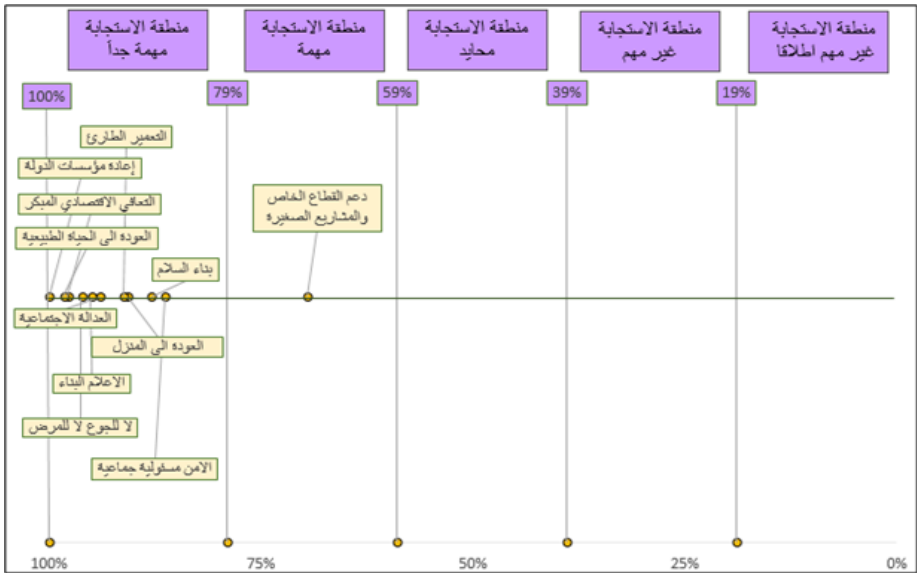

شكل 12: استراتيجيات التعافي على وفق استجابات أفراد العينة

يستعرض الجدول الآتي الأهمية النسبية لاستراتيجيات التعافي حسب المحافظات التي طُبِّق فيها

جدول 6: الأهمية النسبية لاستراتيجيات التعافي حسب المحافظات

م	استراتيجيات التعافي	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	بناء السلام	87%	83%	94%	88%
2	العدالة الاجتماعية	93%	90%	98%	94%
3	العودة إلى المنزل	85%	90%	97%	91%
4	التعمير الطارئ	82%	92%	100%	91%
5	لا للجوع لا للمرض	95%	95%	98%	96%
6	التعافي الاقتصادي المبكر	97%	98%	98%	98%
7	دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة	68%	68%	72%	70%
8	العودة إلى الحياة الطبيعية	95%	100%	100%	98%
9	الأمن مسؤولية جماعية	82%	82%	95%	86%
10	الإعلام البناء	93%	92%	100%	95%
11	إعادة مؤسسات الدولة	100%	100%	100%	100%

استراتيجيات مرحلة إعادة الإعمار

بعد الانتهاء من مرحلة التعافي وشعور الناس بالسلام، ومزاولة الملحقيات الدبلوماسية والسفارات نشاطها يُشرع في تنفيذ هذه الاستراتيجيات:

استراتيجية إعادة المدن: وتمتد هذه الاستراتيجية خمس سنوات على الأكثر وعن طريق هذه الاستراتيجية يتم إعمار ما دمره الصراع في المدن الرئيسة من مباني وشوارع ومنشآت خدمية وفي هذا الجانب يُتَّبع نهج التحديث والتطوير، وهذه الاستراتيجية سوف تخلق فرص أعمال كثيرة.

استراتيجية الإعمار الذاتي: وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تبني مبادرات المجتمعات المحلية في إعادة الإعمار، حيث ستعمل الاستراتيجية على تشجيع المجتمعات المحلية على تشكيل مكاتب أو هيئات خاصة بها لإعادة الإعمار ذات صناديق مستقلة ممولة من تبرعات ومنح السكان المحليين أو المغتربين وتعمل هذه الوحدات بإشراف الهيئة العليا لإعادة الإعمار التي بدورها سوف تتولى تقديم الحوافز والمشاركة بنسب معينة لمشاريع هذه الوحدات، وخلق أجواء تنافسية بين المجتمعات في أنشطة إعادة الإعمار.

استراتيجية النقل: تسعى هذه الاستراتيجية إلى حشد الدعم والمبادرات والمنح من أجل تنفيذ الطرق الاستراتيجية والجسور والأنفاق في جميع أنحاء البلاد.

استراتيجية التعليم الشامل: تسعى هذه الاستراتيجية إلى توفير المشاريع التعليمية لجميع السكان وذلك ببناء المدارس بما يتناسب مع عدد السكان وبالمثل بناء الجامعات الكبيرة والمعاهد المهنية والتقنية القادرة على استيعاب جميع مخرجات التعليم الأساسي، وتجريم حرمان الفتاة من التعليم.

استراتيجية المشروعات الصغيرة: تهدف هذه الاستراتيجية إلى القضاء على البطالة وذلك عن طريق تشجيع مبادرات مؤسسات التمويل الأصغر في تأهيل وتمكين الشباب من امتلاك المشروعات الخاصة بهم.

استراتيجية إشراك وتعزيز قدرات القطاع الخاص في إعادة الإعمار: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع القطاع الخاص وإشراكه في تنفيذ بعض المشاريع بالشراكة مع مقاولين خارجيين أو دوليين.

استراتيجية تعزيز إيرادات المحليات وايرادات الدولة: ستهتم هذه الاستراتيجيات بتشجيع الإدارات المحلية في مختلف المناطق بتوسيع وتعزيز إيراداتها بواسطة تشجيعها وتمكينها من استغلال الفرص المتوفرة لديهم، الأمر الذي سيعود على هذه المديريات بالخير.

استراتيجية الصحة: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تبني مبادرات إعادة الإعمار في القطاع الصحي ويعدُّ إشراك القطاع الخاص أمرًا أساسيًا في هذا القطاع.

استراتيجية البنية التحتية: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع المبادرات الهادفة إلى توفير البنية التحتية الضرورية في قطاع الكهرباء والطاقة والاتصالات.

استراتيجية التكافل المجتمعي والدمج الاجتماعي: لقد خلف النزاع مئات الآلاف من الحالات المصابة بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الأسر التي فقدت المعيل ومئات الآلاف من النساء الأرامل وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع مبادرات التكافل المجتمعي والدمج الاجتماعي للفئات الضعيفة والهشة والنساء وتعزيز دور المجتمع المحلي في تبني هذه الشريحة والوقوف إلى جانبها.

يستعرض الشكل رقم (13) الأهمية النسبية لهذه الاستراتيجيات حيث تعدُّ استراتيجية البنية التحتية واستراتيجية تعزيز إيرادات المحليات وإيرادات الدولة ذات أهمية نسبية مطلقة بلغت 100%، وكما نلاحظ أن بقية الاستراتيجيات حصلت على أهمية نسبية لا تقل عن 90 % عدا استراتيجيتي الإعمار الذاتي واستراتيجية إشراك قدرات القطاع الخاص وتعزيزه في إعادة الإعمار حيث بلغت الأهمية النسبية لكل منهما 88 % و87 % على الترتيب وذلك بحسب استجابة جميع أعضاء المجموعات البؤرية المركزة.

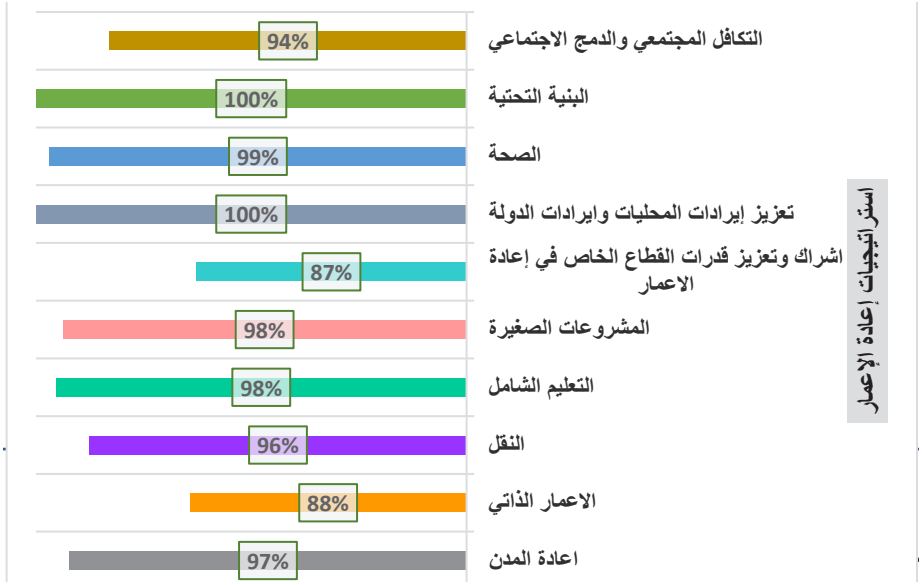

شكل 13: الأهمية النسبية لاستراتيجيات إعادة الإعمار

ويوضح الشكل الآتي أن جميع الاستراتيجيات التي تقع ضمن منطقة الاستجابة مهمة جدًا

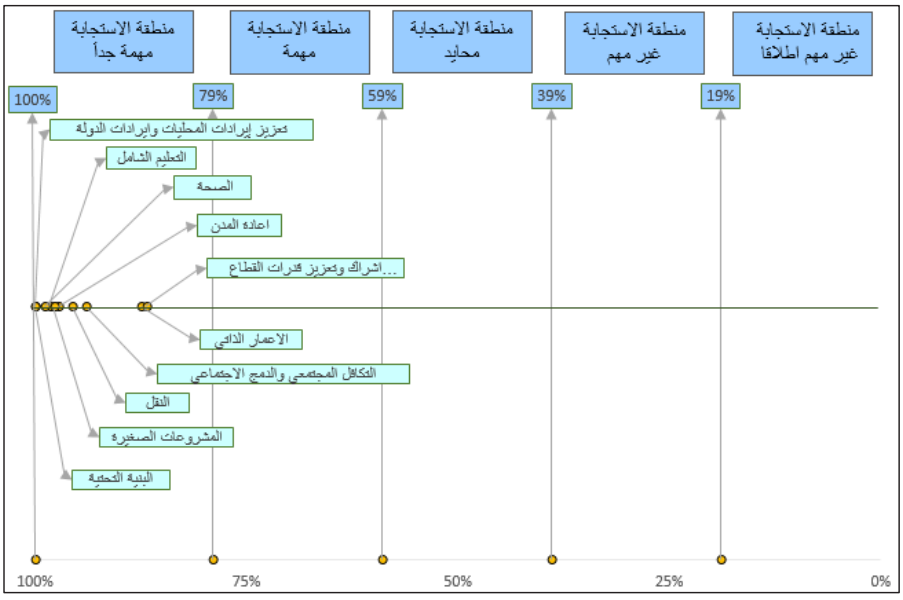

شكل 14: استراتيجيات إعادة الإعمار على وفق استجابة أفراد عينة الدراسة

يستعرض الجدول الآتي الأهمية النسبية لاستراتيجيات إعادة الإعمار حسب المحافظات التي طُبِّق فيها

جدول 7: الأهمية النسبية لاستراتيجيات إعادة الإعمار حسب المحافظات

م	استراتيجيات إعادة الإعمار	الأهمية النسبية			الأهمية النسبية للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	إعادة المدن	% 93	% 98	% 100	% 97
2	الإعمار الذاتي	% 87	% 83	% 92	% 88
3	النقل	% 95	% 92	% 100	% 96
4	التعليم الشامل	% 98	% 100	% 97	% 98
5	المشروعات الصغيرة	% 98	% 100	% 95	% 98
6	إشراك وتعزيز قدرات القطاع الخاص في إعادة الإعمار	% 83	% 87	% 91	% 87
7	تعزيز إيرادات المحليات وايرادات الدولة	% 100	% 100	% 100	% 100
8	الصحة	% 97	% 100	% 100	% 99
9	البنية التحتية	% 100	% 100	% 100	% 100
10	التكافل المجتمعي والدمج الاجتماعي	% 90	% 92	% 100	% 94

التوصيات:

لقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من شأنها أن تحضر لعمليات إعادة الإعمار في اليمن:

1- ينبغي على الجهات الرسمية استحداث هيئة عليا لإعادة الإعمار ويجري إنشاؤها بمرسوم رئاسي، تعمل على :

- تبني الاحتياجات الإنسانية وفقا للتقرير الأممي ضمن استراتيجياتها الحالية وأن يجري التدخل من خلالها عبر صندوق الهيئة العليا.
- تبني الاستراتيجيات الواردة في هذ الدراسة.

2- يجب على مجلس النواب إعداد مشروع قانون ينظم عمل هذه الهيئة ويضمن الاستقلالية والفعالية.

3- توصيات داعمة للمنظمات:

- تبنى أنشطة إعادة الإعمار ضمن إطار وطني ومؤسسي موحد يحفظ سيادة الوطن دون العمل في إطار منفصل ومنفرد.
- إشراك الجهات المانحة والمنظمات الدولية في إعداد الأطر القانونية والإدارية للهيئة العليا لإعادة الإعمار بما يعزز ثقتهم بها ويرسخ الشراكة معها.
- دعم المنظمات الدولية والجهات الرسمية لمثل هذه الدراسات.
- تشجيع ودعم دراسات إعادة الإعمار على مستوى المناطق والمديريات بحيث تعطي صورًا أكثر وضوحًا وعمقاً.

المراجع العربية:

1) منتدى رواد التنمية.(2019م). "إعادة الإعمار والإصلاح في اليمن.(ورقة بحثية).
2) حميد، خالد .(2018م).ورقة بحثية "إطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن.
3) سميث،كريستين، واخرون.(2018م). "الجغرافيا الاقتصادية لإعادة الإعمار في اليمن، ورقة سياسات.
4) دراسة بحثية "رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار، يناير/2018، فريق الإصلاحات الاقتصادية – اليمن (ERT)"
5) فليم، امل.(2018م). "مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن. ورقة بحثية
6) موافقة مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بشأن إنشاء صندوق إعادة إعمار أبين. سبأ نت، آخر تعديل في 23 ديسمبر 2020م، تمت الزيارة في 18 مايو 2018م. http:// .sabanews.net/en/news274497.htm
7) ويلغريد، انجلك.(2017م)."التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال المرحلة المبكرة من فترة ما بعد الصراع في اليمن، مذكرة سياسية اليمن رقم (2). "
8) غوينت، لورينت، واخرون.(2017م)."جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن، مذكرة سياسية اليمن رقم (3).
9) وكالة مرصد (2017)، تقرير لتفاصيل موثقة بالأرقام تكشف عن أضخم ميزانية في تاريخ اليمن في حوار مع الرداعي.
10) ساسكسيافان.(2016م).ورقة عمل "نظرة تحليلية اليمن بعد انتهاء الصراع.
11) التقرير السنوي لعام (2014م). لصندوق إعادة إعمار صعدة.
12) صندوق اعمار ابين.(2013م)." وثيقة داخلية بعنوان "تقرير للمحافظة: اجتماع واسع النطاق في صنعاء"
13) التقرير السنوي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .(2013).
14) التقرير السنوي لمركز اليمن للدراسات الاستراتيجية.(2012).
15) إطار عمل هيوغو:(2005–2015)، بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث . المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث التابع للأمم المتحدة، في جلسته العامة التاسعة والمعقودة في 22 كانون الثاني/ يناير 2005م في كوبى – هيوغو – اليابان.
16) وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2010م). "التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وبناء السلام المستدام في اليمن، مجلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي".
17) افتتاح مشروع إعادة إعمار قرية الظفير،(2009م)،. المركز الوطني للمعلومات، رابط المصدر https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=21826
18) صندوق اعادة إعمار المناطق الشرقية يحث على سرعة رفع بيانات حصر الأضرار الجزئية:(25 يوليو 2009م، وكالة سباء للأنباء، رابط المصدر /https://www.saba.ye ar/news189844.htm بتاريخ 23/12/2020م

19) تقرير تقييم نزاع صعدة (2007م)، مكتب الأمن القومي اليمني إلى البرلمان اليمني.

20) بركات، سلطان.(2005)م، "عراق ما بعد صدام: تفكيك نظام، إعادة بناء أمة"، العالم الثالث، 26، رقم. 5-4 ، 591-571.

21) بركات،سلطان .(1993م)، إحياء المستوطنات التي دمرتها الحرب نحو ميثاق دولي لإعادة الإعمار بعد الحرب.(أطروحة دكتوراه). جامعة يورك.

22) مكتب المساعدة الخارجية الأمريكية للكوارث، تقرير حالة الكوارث : (1983م)، الجمهورية العربية اليمنية – زلزال منطقة ذمار (واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) وللحصول على التقرير بواسطة الرابط http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pbaab301.pdf

23) مكتب المساعدة الخارجية الأمريكية للكوارث:(1983م)، تقرير حالة الكوارث: الجمهورية العربية اليمنية – زلزال منطقة ذمار (واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 1983م) وللحصول على التقرير بواسطة الرابط .http://pdf.usaid gov/pdf_docs/pbaab301.pdf

F.ONE:

1. Maria-Louise Clausen.(2016) State-building in Fragile States: Strategies of Embedment (doctoral dissertation), Aarhus University, 2016) Accessed Dec 23, 2020 http://politica.dk/fileadmin/politica/Dokumenter/ph.d.-afhandlinger/maria-louise_clausen.pdf
2. United Nations High Commissioner for Refugees, “Constitution of the Republic of Yemen” accessed Dec. 23, 2020. http://www.refworld.org/pdfid/3fc4c1e94.pdf.
3. Yemen Profile - Timeline,”BBC, last modified December 4, 2017, accessed Dec 23, 2018. http://www.bbc.com/news/world-middle-east-14704951
4. Global Facility for Disaster Risk Reduction, Damage, Loss and Needs Assessment (2009) accessed Dec 23, 2020 https://www.gfdrr.org/sites/default/files/GFDRR_Yemen_DLNA_2009_EN.pdf
5. Mcdonald, Roxanna.(2003) Introduction to Natural and Man-Made Disasters and There Effects on Building.(V1)UK: Architectural press.
6. Global Facility for Disaster Risk Reduction, Tropical Storm, October 2008: Recovery Framework Case Study (2014)
7. www.unhabitat.org
8. www.flickr.com
9. https://www.yamanyoon.com/?p=81311
10. http://www.alwahdawi.net/news_details.php?sid=9396

الملاحـــق:

ملحق (1): دليل اسئلة المناقشة البؤرية

ملحق (2): الاداة المساندة : الاستبيان

معلومات عن الجلسة او المقابلة	
أسم الباحث:	الوقت: .....
التاريخ:	المحافظة: .....
المديرية:	العزلة: .....
القرية:	مدة الجلسة: .....
تم تفريغ المقابلة: لا ⬭ نعم ⬭	مساعد الباحث: .....

مع أنه لا دلائل على نهاية وشيكة للنزاع إلا ان من الملح البدء في وضع الاستراتيجيات السريعة لإعادة الاعمار في اعقاب العمليات القتالية التي ستنتهي عاجلاً ام آجلاً وقد اثبتت التجارب الدولية ضرورة البدء المبكر في التخطيط لإعادة الاعمار

1	هل يتوفر الامن والاستقرار في حده الأدنى لإعادة الاعمار في منطقتك؟ ⬭ نعم ، ⬭ لا .
2	إذا كانت الإجابة في الفقرة السابقة ب لا اجب على السؤال التالي: أ . و ضح أسباب عدم توفر الحد الأدنى من الامن والاستقرار؟ .... ب. ما الذي ينبغي عمله لتوفير الحد الأدنى من الامن والاستقرار اللازم من اجل الشروع بعمليات إعادة الاعمار؟ ....

3	هل يتوفر لديكم خطط لإعادة الاعمار في المناطق او الدوائر الخاصة بكم؟ ◯ نعم ، ◯ لا
	اذا كانت الإجابة ب نعم اجب على الاتي أ. يرجى ذكر ابرز مضامين هذه الخطط؟ ....
4	من وجهة نظرك من يجب ان يدير ملف إعادة الاعمار في اليمن؟ ....

5	لقد مر اليمن بعدد من تجارب إعادة الاعمار وكانت على مستوى المحافظات وتبلورت هذه التجارب على هيئة صناديق ومجالس...
	ما الذي ينبغي عمله من اجل عدم تكرار الفشل في مبادرات إعادة الاعمار من وجهة نظرك؟ ....

6	شهدت التجارب السابقة في إعادة الاعمار في اليمن اختلالات ما الذي ينبغي عمله في الأوضاع التالية:
	أ. عدم وجود خطط لإعادة الاعمار؟ .....
	ب. استمرار العمليات الحربية؟ .....
	ج. ماهي ابرز الاسباب في فشل المبادرات السابقة ؟ .....

7	الوكالات العامة الموازية في اليمن: وضح مدى قدرة هذه الوكالات على القيام بمهام إعادة الاعمار؟ هل تحتاج الى هيكلة إدارية، ام هناك حاجة الى انشاء هيئات ووحدات جديدة؟ ....
8	كما ذكرنا سابقا ان آخر مبادرات إعادة الاعمار كانت ممثلة بالمكتب التنفيذي (ديسمبر 2013م): شرح التجربة .. هل انت مع فكرة انشاء مكتب مشابه لمكتب 2013م للاضطلاع بعمليات وانشطة إعادة الاعمار؟ ⬭ نعم، ⬭ لا إذا كانت الإجابة ب لا ماهي البدائل التي تراها مناسبة ....

9	هل انت مع انشاء هيئة عامة مستقلة ودائمة لإعادة الاعمار ولديها سياسات خاصة بها لشراء الخدمات وتوظيف الافراد؟ من وجهة نظرك ماهي الاشتراطات المهمة والضرورية لهذه الهيئة؟ ....
10	هل يجب أن تحتوي هيئة إعادة الاعمار على أعضاء ممثلين من مجتمع المانحين؟ ....
11	كيف تقترح اشراك أصحاب المصلحة في أنشطة إعادة الإعمار؟ ....

12	بغض النظر عن توقيت انتهاء النزاع الحالي، مباشرة بعد انتهاء النزاع، ستحتاج جهود التعمير الى التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسرعة لمساعدة اليمنيين على تلبية احتياجاتهم الأساسية ووضع الأساس للذهاب ابعد من تلقي المساعدات المباشرة... من وجهة نظرك وضح كيف يمكن القيام بذلك ....

الاستبيان

هيئة إعادة الاعمار

م	الفقرة	غير موافق اطلاق	غير موافق	محايد	موافق الى حد ما	موافق تماما
1	على اليمن ان يقوم استباقا بإنشاء هيئة مستقلة وعامه للتعمير					
2	يجب ان تتمتع هيئة إعادة الاعمار بولاية واضحة لتنسيق جهود إعادة الاعمار					
3	على هيئة إعادة الاعمار القيام بالتخطيط الاستراتيجي وتصميم السياسات وتنظيم التمويل					
4	على هيئة إعادة الاعمار جمع الأموال					
5	على هيئة إعادة الاعمار التنسيق مع السلطات المركزية والمحلية والمنظمات الدولية والجهات المانحة وأصحاب المصلحة المحليين					
6	على هيئة الاعمار وضع اليات واضحة لإجراءات الرقابة والتقييم لضمان الشفافية والمساءلة					
7	يجب على هيئة إعادة الاعمار عمل برتوكولات خاصة بها للتوريد والتوظيف ودفع الرواتب					
8	يجب أن يكون هناك مكاتب لإعادة الاعمار في المناطق المتضررة تتبع الهيئة العامة لإعادة الاعمار					
9	يتم تمكين مكاتب إعادة الاعمار المحلية بشكل كامل من إدارة مشاريع ذات نطاق معين ضمن مجالات اختصاصها					
10	يجب ان يشترك أصحاب المصلحة في أنشطة مكاتب إعادة الاعمار المحلية بحسب القدرات والكفاءة					
11	على الهيئة العامة ان تضع اطار عمل واضح للعمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك تنسيق المشاريع طويلة الأجل والاستراتيجية مع الحكومة اليمنية					
12	على الهيئة العامة لإعادة الاعمار انشاء صندوق جماعي لجميع المانحين، سواء أكان يدار من قبل الهيئة العامة لإعادة الأعمار نفسها او تشترك في إدارته هيئة إعادة الاعمار.					

م	الفقرة	غير موافق اطلاق	غير موافق	محايد	موافق الى حد ما	موافق تماما
13	يجب عمل مصرف انمائي دولي او إقليمي يشرف على صندوق إعادة الاعمار					
14	على هيئة إعادة الاعمار ان تنشئ وحدة للرقابة والتقييم جنبا الى جنب مع الكيانات الحكومية القائمة					
15	ينبغي ان يشمل مجلس إدارة الهيئة العامة لإعادة الاعمار ممثلين من مجتمع المانحين					
16	ينبغي ان يشمل مجلس إدارة الهيئة العامة لإعادة الاعمار ممثلين من مجلس الوزراء					
17	ينبغي ان يشمل مجلس إدارة الهيئة العامة لإعادة الاعمار ممثلين من القطاع الخاص					
18	ينبغي ان يرأس مجلس إدارة الهيئة نائب رئيس الوزراء لضمان حصوله على اعلى مستوى من الدعم.					
19	ينبغي ان يكون لإدارة الهيئة العامة مدير تنفيذي يعين بالتوافق من قبل جميع الأعضاء					
20	يجب ان تكون مسؤوليات مجلس الإدارة منصوص عليها بوضوح في المرسوم المنشئ للمكتب؟					
21	يجب ان تقتصر مسئوليات مجلس إدارة هيئة الاعمار على التوجيه والاشراف على المستوى الاستراتيجي فقط؟					
22	يجب ضمان امتلاك الإدارة التنفيذية لهيئة إعادة الاعمار المرونة المطلوبة لتنفيذ المشاريع بشكل فعال؟					
23	يجب ان يتّبع مجلس إدارة هيئة الاعمار عملية تنافسية وشفافة وقائمة على الجدارة لتعيين مديره التنفيذي ومديري مكاتب إعادة الإعمار المحلية وجميع الموظفين					

م	الفقرة	غير موافق اطلاق	غير موافق	محايد	موافق الى حد ما	موافق تماما
24	على هيئة إعادة الأعمار ان تسعى الى اشراك المهنيين والمواطنين اليمنيين في جميع القطاعات الاقتصادية على المستويات المركزية والمحلية لتسهيل الأعمال الفنية لإعادة الاعمار؟					
25	على هيئة إعادة الاعمار اشراك منظمات المجتمع المدني في تقييم المشاريع المنفذة من قبل مكاتب إعادة الاعمار المحلية					
26	على مكاتب الاعمار المحلية اشراك أصحاب المصلحة في تحديد الاحتياجات ورفعها الى الهيئة العامة لإعادة الاعمار					

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر

ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه او نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502